فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
الجمعة 15 شوال 1447هـ 3 أبريل/ نيسان Friday 3 April 2026 | العدد 6348 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
20070503

حماس تبدأ لقاءات مع الوسطاء بمصر لمتابعة تنفيذ اتفاق وقف النار

القاهرة/ فلسطين:

وصل وفد من قيادة حركة «حماس» برئاسة خليل الحية رئيس الحركة في غزة، إلى العاصمة المصرية القاهرة لمتابعة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وإجراء مباحثات مع القيادة المصرية. وحسب بيان للحركة أمس، فإن الوفد بدأ لقاءاته فور وصوله مع الوسطاء من مصر وقطر وتركيا.

ومن المقرر أن يجري الوفد عدداً من اللقاءات الوطنية مع قادة

2

شهيدة وإصابات في خروقات إسرائيلية متواصلة لوقف إطلاق النار بغزة

غزة/ فلسطين:

استشهدت مواطنة، أمس، برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي شرق مخيم المغازي وسط قطاع غزة، في ظل تصاعد الخروقات الإسرائيلية لاتفاق وقف إطلاق النار، والتي شملت إطلاق نار وقصفًا مدفعيًا في مناطق متفرقة من القطاع.

وأفادت مصادر محلية أن آليات الاحتلال أطلقت نيرانها بشكل

2

ارتفاع الاعتداءات الإسرائيلية على القدس خلال الربع الأول 2026: 6 شهداء و419 اعتقالًا و147 عملية هدم وتجريف

القدس المحتلة/ فلسطين:

وثقت محافظة القدس ارتقاء 6 شهداء و419 حالة اعتقال خلال الربع الأول من العام الجاري، في ظل تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة ضد المدينة وأهلها، شملت الاقتحامات المستمرة للمسجد الأقصى، واعتداءات المستوطنين، وفرض قيود على السكان الفلسطينيين، وتنفيذ عمليات هدم وتجريف واسعة.

وقالت المحافظة في تقريرها الصادر أمس، إن الاحتلال واصل سياساته الرامية لتغيير الواقع التاريخي والقانوني للقدس، عبر مصادرة الأراضي وإصدار أوامر هدم وإخلاء للمباني والمنشآت الفلسطينية، وفرض قيود على الحركة واعتقال النشطاء والصحفيين والأسرى المحررين.

الشهداء والإصابات

ارتقى خلال الربع الأول ستة شهداء فلسطينيين،

مواصلة إغلاق المسجد الأقصى ومنع دخول المصلين إليه (فلسطين)

2

مجلس الجامعة العربية يدعو إلى تحرك دولي لإنقاذ القدس والأسرى

القاهرة/ فلسطين:

دعا مجلس جامعة الدول العربية، على مستوى المندوبين الدائمين، إلى تحرك عربي وإسلامي ودولي، على مستوى الدول والبرلمانات والمنظمات، لإنقاذ مدينة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، عبر إجراءات سياسية ودبلوماسية واقتصادية وقانونية.

جاء ذلك في قراراته الصادرة في ختام أعمال الدورة غير العادية على مستوى المندوبين التي عقدت أمس، في مقر الجامعة العربية بالقاهرة،

«المقصلة» المعلنة... اختبار دولي في مواجهة قانون إعدام الأسرى

رئيس نادي الأسير لـ«فلسطين»: تشريع عنصري يتحدى القوانين الدولية ويستدعي تحركًا عاجلًا

غزة / يحيى اليعقوبي

حذّر رئيس نادي الأسير الفلسطيني عبد الله الزغاري من خطورة قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين الذي صادق عليه الكنيست الإسرائيلي، مؤكدًا أنه يضع المجتمع الدولي أمام اختبار حقيقي لمدى التزامه بالقوانين الدولية وقدرته على مواجهة السياسات الإسرائيلية التي تستهدف الأسرى.

وشدد الزغاري، في مقابلة خاصة مع صحيفة «فلسطين»، على ضرورة توحيد الخطاب الفلسطيني، ووضع استراتيجية وطنية شاملة للمواجهة، تقوم على تفعيل الحراك الشعبي، وتحشيد الرأي العام العربي والدولي، بما يوازي حجم التحديات الراهنة، داعيًا الجهات الدولية إلى تحمل مسؤولياتها وفرض عقوبات على منظومة الاحتلال. وحذّر من التداعيات الخطيرة لتشريع هذا القانون، على

3

تشريع الاحتلال لإعدام الأسرى ينتهك كل الحقوق

اسكافي يحذر: القانون الفاشي يشرعن قتل الأسرى الفلسطينيين بلا أي ضمانات قانونية

غزة/ علي البطة:

حذر مدير مركز الضمير لحقوق الإنسان علاء اسكافي، من خطورة تنفيذ الاحتلال الإسرائيلي ما يعرف بقانون «إعدام الأسرى» بأثر رجعي، معتبرا أن هذا التوجه يشكل سابقة خطيرة في تاريخ التشريعات، إذ يفتح الباب لتطبيق العقوبة على معتقلين تم اعتقالهم قبل سن هذا التشريع، في انتهاك واضح لمبدأ عدم رجعية القوانين الجنائية، وهو أحد أهم ركائز العدالة.

وأوضح اسكافي في مقابلة مع صحيفة «فلسطين»، أن خطورة القانون لا تكمن فقط في مضمونه، بل في السياق الذي جاء فيه، إذ وصفه بأنه تشريع «انتقامي وثأري» يسعى إلى إضفاء صبغة قانونية على ممارسات قائمة بالفعل، مشيرا إلى أن تمريره يعكس توجها سياسياً أكثر منه قانونيا، ويهدف إلى شرعنة

4

وقفة في خان يونس تندد بقانون إعدام الأسرى وتؤكد التمسك بحقوقهم

خان يونس / إبراهيم أبو شعر:

في مشهد يعكس تصاعد الغضب الشعبي، نظّمت القوى الوطنية والإسلامية في محافظتي خان يونس ورفح وقفة احتجاجية حاشدة، تنديدًا بإقرار كنيست الاحتلال ما يُعرف بقانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، وسط تأكيدات على بطلانه قانونيًا ومخالفته الصريحة للاتفاقيات الدولية.

وشارك مئات المواطنين في الوقفة التي أقيمت في مدينة خان يونس، أمس، رافعين الأعلام الفلسطينية ولافتات وشعارات ترفض القانون وتصفه بـ«العنصري»، مؤكدين أن الأسرى يمثلون عنوانًا للصمود

3

مشاركون في وقفة بقطاع غزة تضامنًا مع الأسرى (فلسطين)

دعوات متصاعدة لإلغاء «تمكين» ردًا على قانون إعدام الأسرى

غزة / محمد أبو شحمة

بعد مرور ثلاثة أيام على إقرار الكنيست الإسرائيلي قانون إعدام الأسرى، تتصاعد في الشارع الفلسطيني دعوات لاتخاذ خطوات عملية تتجاوز بيانات التنديد، وسط مطالبات للسلطة في رام الله بإجراءات ملموسة تعكس دعمها للأسرى وذويهم في مواجهة هذا القرار الخطير. ويرى أهالي الأسرى ومؤسسات مختصة أن أولى هذه الخطوات يجب أن تتمثل في إلغاء مؤسسة «تمكين»، التي أُنشئت بقرار من رئيس السلطة محمود عباس، والتي أثارت جدلًا واسعًا بعد توليها ملف مخصصات الأسرى وذويهم.

3

منظمات دولية تدعو «الاتحاد الأوروبي» لاتخاذ إجراءات عاجلة ضد قانون إعدام الأسرى

لا أحد يستطيع التنبؤ بنهاية الحرب

باحث بالشأن الايراني: المنطقة تعيش مرحلة انتقالية حادة.. والمفاجآت واردة بأي لحظة

غزة/ نور الدين صالح:

قال الباحث في سياسات الشرق الأوسط في معهد السياسة والمجتمع، عبد الله الطائي، إن المنطقة تعيش مرحلة انتقالية حادة تعيد تشكيل موازين القوى، في ظل حرب مفتوحة تتداخل فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية، وتتجاوز تداعياتها الإقليم لتطال النظام الدولي. وأوضح الطائي لصحيفة «فلسطين»، أن

5

هل نجحت إيران في إدارة حرب استنزاف طويلة الأمد؟

غزة/ عبد الله التركماني:

لا يقتصر المشهد في مسار الحرب على إيران على المواجهة العسكرية المباشرة، بل يمتد ليشمل أبعادًا سياسية واقتصادية واستراتيجية أوسع، إذ تتزايد المؤشرات على أن الحرب تتحول تدريجيًا إلى حرب استنزاف طويلة، وليست مواجهة قصيرة كما كان متوقعًا في بدايتها.

وتشير المعطيات إلى وجود فجوة واضحة داخل دولة الاحتلال بين ما يُعلن رسميًا بشأن الخسائر والأضرار، وما يُتداول في وسائل الإعلام والتقارير غير الرسمية، وهو ما يعكس حجم الضغوط التي تواجهها إسرائيل على المستويين العسكري والاقتصادي.

5

الظهر 12:46 | العصر 4:18 | المغرب 7:05 | العشاء 8:21 | فجر غد 5:01 | الشروق 6:30
القدس 29:17 | رام الله 29:18 | يافا 28:20 | غزة 28:21 | الناصرة 28:17
دولار أمريكي= 3.29 شيقل | دينار أردني= 4.63 شيقل

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
الجمعة 15 شوال 1447هـ 3 أبريل/ نيسان
Friday 3 April 2026
WWW.FELESTEEN.PS

شهيدة وإصابات في خروقات إسرائيلية متواصلة لوقف إطلاق النار بغزة

غزة/ فلسطين:

استشهدت مواطنة، أمس، برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي شرق مخيم المغازي وسط قطاع غزة، في ظل تصاعد الخروقات الإسرائيلية لاتفاق وقف إطلاق النار، والتي شملت إطلاق نار وقصفًا مدفعيًا في مناطق متفرقة من القطاع.

وأفادت مصادر محلية أن آليات الاحتلال أطلقت نيرانها بشكل مكثف في عدة محاور شرقية، ما أدى إلى استشهاد المواطنة روان فياض، فيما أُصيب طفل بشظايا قنبلة أطلقتها طائرة مسيّرة في شارع الصليب شرق خان يونس جنوب القطاع.

كما أُصيبت شابة وطفلة برصاص قوات الاحتلال شمال قطاع غزة، تزامنًا مع إطلاق نار استهدف خيام النازحين في منطقة مواصي رفح جنوبًا. وشهدت المناطق الشرقية لمدينة غزة، خاصة حي الزيتون، قصفًا مدفعيًا متواصلًا، إلى جانب إطلاق نار كثيف شرق مخيم البريج ومنطقة جحر الديك، فيما استهدف إطلاق نار مماثل شرق خان يونس وشرق حي التفاح شمال شرق مدينة غزة.

ويأتي ذلك في وقت يتواصل فيه التصعيد الميداني رغم مرور 175 يومًا على اتفاق التهدئة، وسط تحذيرات من تفاقم الأوضاع الإنسانية في القطاع.

وفي سياق متصل، أعلنت وزارة الصحة في غزة، أمس، ارتفاع عدد الشهداء منذ اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر الماضي إلى 713 شهيدًا.

وأوضحت الوزارة في تقريرها أن المستشفيات استقبلت خلال الساعات الـ24 الماضية ثلاث إصابات، مشيرة إلى أن عددًا من الضحايا لا يزالون تحت الركام وفي الطرقات، في ظل عجز طواقم الإسعاف والدفاع المدني عن الوصول إليهم.

وبيّنت أن الحصيلة الإجمالية للعدوان الإسرائيلي منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 بلغت 72,289 شهيدًا، و172,043 مصابًا.

حماس تبدأ لقاءات مع الوسطاء بمصر لمتابعة تنفيذ اتفاق وقف النار

القاهرة/ فلسطين:

وصل وفد من قيادة حركة «حماس» برئاسة خليل الحية رئيس الحركة في غزة، إلى العاصمة المصرية القاهرة لمتابعة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وإجراء مباحثات مع القيادة المصرية.

وحسب بيان للحركة أمس، فإن الوفد بدأ لقاءاته فور وصوله مع الوسطاء من مصر وقطر وتركيا.

ومن المقرر أن يجري الوفد عدداً من اللقاءات الوطنية مع قادة ومسؤولي الفصائل الفلسطينية لتحقيق مواقف وطنية مشتركة من مختلف القضايا.

وكان الوفد برئاسة الحية قد أجرى خلال اليومين الماضيين لقاءات في العاصمة التركية أنقرة بشكل منفصل مع وزير المخابرات إبراهيم قالن ووزير الخارجية هاكان فيدان.

وتم خلال اللقاءات بحث التطورات الميدانية في قطاع غزة والضفة الغربية والانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال بشكل فج في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

واستعرض الوفد في لقاءاته آخر المستجدات التفاوضية، مشدداً على أهمية الالتزام بتنفيذ اتفاق شرم الشيخ، وخاصة إلزام الاحتلال بتنفيذ كل ما هو مطلوب في المرحلة الأولى، .

كما قدم شرحاً مستفيضاً حول الأوضاع الإنسانية والأمنية في القطاع.

وبحث الوفد الأوضاع في القدس والمسجد الأقصى المغلق أمام المسلمين ومنع الصلاة فيه حتى صلوات الجمعة والعيد في سابقة خطيرة تهدد بتنفيذ مخططات العدو نحو السيطرة على المسجد وتهويده. وجرى الحديث أيضاً حول ما اتخذه الكنيست الصهيوني مما أسماه قانون إعدام الأسرى وخطورة هذه الخطوة التي تهدد حياة آلاف الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

مقتل شاب في جريمة إطلاق نار بالنقب المحتل

الناصرة/ فلسطين:

قُتل، مساء أمس، شاب في جريمة إطلاق نار في وقعت في مدينة رهط بالداخل المحتل. وذكرت مصادر محلية أن الشاب عبد الله ضويحي البحيري، قتل في جريمة إطلاق نار وقعت في مدينة رهط، بعد إصابته بجروح حرجة.

ونُقل الضحية إلى مستشفى سوروكا بحالة خطيرة، حيث حاولت الطواقم الطبية إنقاذ حياته، قبل أن يُعلن عن مقتله لاحقًا. وترتفع حصيلة القتلى في الداخل المحتل منذ مطلع العام إلى 74 قتيلا.

ارتفاع الاعتداءات الإسرائيلية على القدس خلال الربع الأول 2026: 6 شهداء و419 اعتقالًا و147 عملية هدم وتجريف

القدس المحتلة/ فلسطين:

وثقت محافظة القدس ارتقاء 6 شهداء و419 حالة اعتقال خلال الربع الأول من العام الجاري، في ظل تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة ضد المدينة وأهلها، شملت الاقتحامات المستمرة للمسجد الأقصى، واعتداءات المستوطنين، وفرض قيود على السكان الفلسطينيين، وتنفيذ عمليات هدم وتجريف واسعة.

وقالت المحافظة في تقريرها الصادر أمس، إن الاحتلال واصل سياساته الرامية لتغيير الواقع التاريخي والقانوني للقدس، عبر مصادرة الأراضي وإصدار أوامر هدم وإخلاء للمباني والمنشآت الفلسطينية، وفرض قيود على الحركة واعتقال النشطاء والصحفيين والأسرى المحررين.

الشهداء والإصابات

ارتقى خلال الربع الأول ستة شهداء فلسطينيين، بينهم نصر الله أبو صيام ومراد شويكي ومحمد المالحي، نتيجة اعتداءات قوات الاحتلال وميليشيات المستوطنين، وسط حالة إفلات كامل من العقاب.

وسُجلت 106 إصابات بين المقدسيين نتيجة الرصاص الحي والمطاطي والضرب واستخدام الغاز المسيل للدموع، وتركزت الاعتداءات في محيط جدار الفصل ومخيم قلنديا وبلدات مثل سلوان وعناتا والخان الأحمر ومخماس.

كما بلغ عدد المستوطنين الذين اقتحموا المسجد الأقصى خلال الأشهر الثلاثة 9373 شخصًا، فيما دخل 16505 آخرون تحت ما يسمى "السياحة" بحماية شرطة الاحتلال، وسط قيود متواصلة على وصول المصلين، وإغلاق شبه كامل للمسجد بين 28 فبراير وآذار، في سابقة خطيرة منذ عام 1967.

اعتداءات المستوطنين والممتلكات

سجل التقرير 153 اعتداءً للمستوطنين شملت إطلاق النار والإيذاء الجسدي وإحراق الممتلكات والاستيلاء على منازل وإقامة بؤر استيطانية، إلى جانب اعتداءات على الكنائس والمقابر، في إطار تصعيد ممنهج يهدف إلى تهجير الفلسطينيين وتغيير الطابع الديمغرافي للمدينة.

كما وثق اعتقال 419 مواطنًا، بينهم 10 أطفال و7 سيدات، وتوزعت الاعتقالات على مناطق مثل مخيم قلنديا والعيسوية وسلوان وكفر عقب، إضافة إلى محيط المسجد الأقصى، طالت نشطاء وصحفيين وأسرى محررين.

وأصدرت محاكم الاحتلال 85 حكمًا وقرارًا بحق المقدسيين، منها 69 حكمًا بالاعتقال الإداري و16 حكمًا بالسجن الفعلي، و18 قرارًا بالحبس المنزلي، مع فرض قيود شديدة على الحركة والتواصل وقرارات الإبعاد المؤقت.

عمليات الهدم والتجريف

نفذت سلطات الاحتلال 147 عملية هدم وتجريف، منها 23 هدمًا ذاتيًا قسريًا و113 هدمًا تنفيذيًا، إضافة إلى 11 عملية تجريف لأراضي وممتلكات فلسطينية، توزعت على أحياء سلوان وبيت حنينا وصور باهر والعيساوية وجبل المكبر وشعفاط، ضمن سياسة ممنهجة لفرض التهجير القسري وتقويض مصادر رزق السكان.

واستمرت الاعتداءات ضد المؤسسات التعليمية والثقافية والدينية والإعلامية، شملت إغلاق مؤسسات «أونروا»، ومراكز ثقافية مثل مركز يبوس ومسرح الحكواتي، إلى جانب التضييق على الصحفيين وتصنيف منصات إعلامية، والاعتداء على المقابر والكنائس، وفرض قيود على الشعائر والأنشطة المجتمعية.

المخططات الاستيطانية

وثقت المحافظة 53 مخططًا استيطانيًا، منها 17 مخططًا لبناء 2592 وحدة على مساحة نحو 1256 دونمًا، و9 مخططات لبناء 860 وحدة على مساحة 82 دونمًا، إضافة إلى 5 عطاءات لمشاريع استيطانية واقتصادية تشمل مجمعات تجارية وتشغيلية.

يأتي ذلك في سياق تصعيد ممنهج يهدف إلى تهويد القدس، وتقويض الوجود الفلسطيني، وفرض واقع ديمغرافي جديد، في ظل غياب أي مساءلة للمسؤولين الإسرائيليين عن الجرائم والانتهاكات المستمرة بحق السكان الفلسطينيين في المدينة.

مجلس الجامعة العربية يدعو إلى تحرك دولي لإنقـــــــاذ القدس والأسرى

القاهرة/ فلسطين:

دعا مجلس جامعة الدول العربية، على مستوى المندوبين الدائمين، إلى تحرك عربي وإسلامي ودولي، على مستوى الدول والبرلمانات والمنظمات، لإنقاذ مدينة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، عبر إجراءات سياسية ودبلوماسية واقتصادية وقانونية.

جاء ذلك في قراراته الصادرة في ختام أعمال الدورة غير العادية على مستوى المندوبين التي عقدت أمس، في مقر الجامعة العربية بالقاهرة، برئاسة البحرين، وبطلب من دولة فلسطين، وتأييد جميع الدول العربية، بحضور الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة السفير فائد مصطفى، لبحث جرائم وانتهاكات الاحتلال في مدينة القدس المحتلة، وإغلاق مقدساتها الإسلامية والمسيحية، إضافة إلى إقرار كنيست الاحتلال لقانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، والعدوان الإسرائيلي المستمر على شعبنا الفلسطيني.

وحث المجلس المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، لاتخاذ موقف دولي صارم يلزم إسرائيل بوقف جرائمها وانتهاكاتها وسياساتها تجاه المدينة ومقدساتها، والالتزام بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وطالب بوضع كل من وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير ونواب حزبه، ووزير المالية بتسلئيل وسموترتش ونواب حزبه على قوائم الإرهاب الدولية والإقليمية والوطنية.

وحذر المجلس من استمرار الحصار الإسرائيلي المطبق على البلدة القديمة من مدينة القدس، وإغلاق المسجد الأقصى المبارك، ورعاية حكومة الاحتلال للمجموعات الاستعمارية التي تقتحم المسجد وتقيم طقوسها الدينية فيه وتخطط لهدمه، وتقويض أساساته من خلال الحفريات الممنهجة أسفله.

واعتبر أن كل هذا يؤسس لنوايا إسرائيلية خطيرة تشمل فرض السيادة الإسرائيلية المزعومة على المسجد وتقسيمه، وإخضاعه لسياسات الاحتلال الأمنية والسياسية والدينية، ويأتي في إطار جريمة التطهير العرقي وحملات التهويد الممنهجة التي تطال القدس بهدف تفريغها من أهلها الأصليين لصالح المستعمرين، عبر التهجير القسري وإغلاق المؤسسات الفلسطينية، والاستيلاء بالقوة على منازل المواطنين، لا سيما في حيي بطن الهوى وسلوان الملاصقين للمسجد الأقصى.

وقال المجلس إن هذه السياسات والمخططات العدوانية الإسرائيلية من شأنها أن تشعل المشاعر الدينية، وتعرض المنطقة إلى صراع ديني تتحمل «إسرائيل» المسؤولية الكاملة عنه وعن تبعاته.

وأدان مجلس الجامعة، الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية التي تستهدف إضعاف الوجود المسيحي في مدينة القدس، وتقويض حرية العبادة في كنائسها، ما يمس بالوضع القانوني والتاريخي القائم للمقدسات ومخالفة خطيرة للاتفاقات والالتزامات الدولية ذات الصلة.

كما أدان المجلس، السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى تصفية وكالة «الأونروا» وإغلاق مقارها ومدارسها في مدينة القدس، ما يشكل محاولة مرفوضة لطمس قضية اللاجئين والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من قضايا الحل النهائي»، والدعوة لتأمين الدعم السياسي والقانوني والمالي للأونروا، وحمايتها بمراكزها وموظفيها.

وأعرب عن رفضه لأي قرار يخرق الوضع القانوني لمدينة القدس بما يشمل نقل البعثات الدبلوماسية إليها، ودعوة الأرجنتين إلى عدم نقل سفارتها إليها، الأمر الذي سيلحق ضررا بالغا بالعلاقات العربية - الأرجنتينية على كل المستويات، ويشكل انتهاكا جسيما للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقدس، وعدوانا على حقوق الشعب الفلسطيني.

وندد بإقرار كنيست الاحتلال الإسرائيلي قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، لما يمثله من انتهاك جسيم للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وللقانون الدولي الإنساني لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، التي تكفل حماية الأسرى وتحظر المعاملة القاسية أو اللاإنسانية.

وحمل «إسرائيل»، المسؤولية الكاملة عن التداعيات القانونية والإنسانية لهذا القانون العنصري، والتأكيد على أن إقرار الكنيست لفرض عقوبة الإعدام على الأسرى الفلسطينيين حصرا دون غيرهم، ما هو إلا تكريس لنظام الفصل العنصري الذي تفرضه قوات الاحتلال غير القانونية، وإمعانا في انتهاك حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

وأدان مجلس الجامعة، إجراءات الاحتلال غير مسبوقة ضد الأسرى الفلسطينيين بما فيها التعذيب والتجويع والحرمان من العلاج الطبي المناسب، وزيادة حملات التفتيش والعزل الانفرادي، وإجراء تنقلات متواصلة لقيادات الحركة الأسيرة، والإبعاد بعد الخروج من الأسر علاوة على إقرار تشريعات عنصرية جائرة لحرمانهم من حقوقهم الإنسانية المكفولة بالقانون الدولي.

وطالب المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، بتحمل مسؤولياتهم والتدخل العاجل لإلزام حكومة الاحتلال بإلغاء هذا القانون العنصري الجائر والإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين وجثامين الشهداء، والتخلي عن سياسة العقاب والانتقام من الأسرى، والالتزام بالقوانين والقرارات الدولية المتعلقة بمعاملة الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، بما فيها القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف لعام 1949 واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ورحب بالمواقف الصادرة عن دول العالم بما فيها عدد من دول الاتحاد الأوروبي التي أدانت ورفضت قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، باعتباره يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان.

ودعا الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لتحمل مسؤولياتها وكفالة احترام وإنفاذ الاتفاقية في أرض دولة فلسطين المحتلة، بما فيها «القدس الشرقية»، من خلال توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وإلغاء وإبطال مفعول قانون إعدام الأسرى العنصري الجائر، ووقف الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الحقوق الإنسان.

وحث المجلس، المحكمة الجنائية الدولية، على فتح تحقيق جنائي دولي عاجل، حول إقرار قانون إعدام الأسرى، وملاحقة المسؤولين الإسرائيليين.

ودعا، لجنة تقصي الحقائق الدولية المستمرة، المنبثقة عن مجلس حقوق الإنسان، إلى مباشرة التحقيق في التعذيب والتجويع والظروف غير الإنسانية التي تفرضها سلطات الاحتلال على الأسرى، إضافة لإقرار قانون إعدام الأسرى العنصري الجائر، والعمل على الوصول إلى سجون الاحتلال للاطلاع على الانتهاكات التي ترتكب بحق الأسرى.

كما دعا مجلس الجامعة العربية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلى القيام بواجبها وتكثيف تدخلها وفق نظامها الأساسي، من أجل الوصول الفوري وغير المقيد إلى جميع السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية.

وطالب المجلس، بتفعيل وحدة الرصد القانونية المنبثقة عن القمة العربية والإسلامية المشتركة لرصد أي تطبيق القانون الإعدام العنصري وتوثيقه، تمهيدا لاستخدامه أمام المحاكم الدولية ذات الصلة، ودعوة المؤسسات الحقوقية الفلسطينية والدولية لتقديم تقارير دورية موثقة حول أوضاع الأسرى.

وحث مجلس الجامعة، الاتحاد البرلماني العربي والبرلمان العربي والبرلمانات العربية الوطنية، للعمل على تجميد عضوية كنيست الاحتلال في الاتحاد البرلماني الدولي، وكافة الأطر والتجمعات البرلمانية، وفرض تدابير عقابية عليه وعلى أعضائها، باعتبارها مؤسسة تشريعية تابعة لسلطة قائمة بالاحتلال غير الشرعي، ومتواطئة في سن وتشريع قوانين تكرس الاحتلال غير القانوني ونظام الفصل العنصري.

وطالب، الأمانة العامة للجامعة، والمجموعات العربية في المنظمات الدولية، ومجالس السفراء العرب وبعثات جامعة الدول العربية حول العالم، التحرك العاجل على جميع المستويات لنقل مضامين هذا القرار إلى العواصم والمنظمات الدولية، من خلال الزيارات والرسائل واللقاءات الثنائية ومتعددة الأطراف.

كما طالب مجلس الجامعة، الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير حول الإجراءات التي تم اتخاذها بشأنه إلى الدورة المقبلة للمجلس.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي : غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00970597308096
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
الجمعة 15 شوال 1447هـ 3 أبريل/ نيسان
Friday 3 April 2026
FELESTEENONLINE
WWW.FELESTEEN.PS

«المقصلة» المعلنة... اختبار دولي في مواجهة قانون إعدام الأسرى

رئيس نادي الأسير لـ«فلسطين»: تشريع عنصري يتحدى القوانين الدولية ويستدعي تحركًا عاجلًا

غزة / يحيى اليعقوبي

حذّر رئيس نادي الأسير الفلسطيني عبد الله الزغاري من خطورة قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين الذي صادق عليه الكنيست الإسرائيلي، مؤكدًا أنه يضع المجتمع الدولي أمام اختبار حقيقي لمدى التزامه بالقوانين الدولية وقدرته على مواجهة السياسات الإسرائيلية التي تستهدف الأسرى.

وشدد الزغاري، في مقابلة خاصة مع صحيفة «فلسطين»، على ضرورة توحيد الخطاب الفلسطيني، ووضع استراتيجية وطنية شاملة للمواجهة، تقوم على تفعيل الحراك الشعبي، وتحشيد الرأي العام العربي والدولي، بما يوازي حجم التحديات الراهنة، داعيًا الجهات الدولية إلى تحمل مسؤولياتها وفرض عقوبات على منظومة الاحتلال.

تداعيات ومخاطر

وحذّر من التداعيات الخطيرة لتشريع هذا القانون، على المستويات القانونية والسياسية والإنسانية والأخلاقية، معتبرًا أنه يشكّل تنكرًا صارخًا لكل القيم والمبادئ التي قامت عليها المنظومة الحقوقية الدولية، وفي مقدمتها هيئة الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي.

وأكد أن الاكتفاء بالإدانات اللفظية لم يعد كافيًا، مطالبًا بخطوات عملية على الأرض لمواجهة السياسات الإسرائيلية، وعلى رأسها قانون إعدام الأسرى، الذي وصفه بأنه «تشريع للقتل والإبادة بشكل علني» يستهدف الأسرى الفلسطينيين بشكل خاص.

ودعا الزغاري الدول التي اعترفت بدولة فلسطين، إلى جانب دول الاتحاد الأوروبي، إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لمواجهة هذا القانون وكافة السياسات العنصرية التي يمارسها الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني.

كما طالب بفرض عقوبات على منظومة الاحتلال، تشمل مقاطعة الكنيست الإسرائيلي، ووقف العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية، والعمل على طرد الاحتلال من هيئة الأمم المتحدة.

وحذّر من أن المضي في تطبيق القانون، في حال إقراره نهائيًا وعدم إلغائه، ومصادقة المحكمة الإسرائيلية العليا عليه، قد يطال عشرات الأسرى الفلسطينيين الذين لم تصدر بحقهم أحكام حتى الآن.

وأشار إلى تقديم التماسات إلى ما يُسمى «المحكمة الإسرائيلية العليا» من قبل مؤسسات حقوقية وأعضاء كنيست عرب، حيث منحت المحكمة مهلة تقارب شهرًا ونصفًا للحكومة والكنيست للرد عليها.

ولفت الزغاري إلى أن الاحتلال يمارس منذ عقود سياسات القتل والتنكيل بحق الشعب الفلسطيني، والتي تصاعدت وتيرتها منذ بدء حرب الإبادة، وصولًا إلى إقرار هذا القانون، واصفًا إياه بأنه قانون «عنصري وفاشي».

وأشار إلى تصريحات المتطرف إيتمار بن غفير، التي تحدث فيها عن «المشنقة» كآلية لتنفيذ القانون، مؤكدًا أن ذلك يمثل انتهاكًا جسيمًا للقوانين الدولية، وتحديًا صريحًا للمجتمع الدولي.

كسر إرادة الصمود

وأكد رئيس نادي الأسير أن هذه السياسات تعكس إصرار الاحتلال على التنكر لكل القوانين الدولية والحقوقية والأخلاقية، محذرًا من أن خطورة هذا النهج لا تقتصر على الشعب الفلسطيني، بل تمتد لتطال المنظومة الحقوقية العالمية بأكملها.

وأوضح أن مصادقة الكنيست على القانون تأتي في سياق محاولة لكسر إرادة الشعب الفلسطيني والنيل من صموده، رغم أن مقاومته للاحتلال تستند إلى حق مشروع تكفله القوانين الدولية، دفاعًا عن الحرية والكرامة والاستقلال.

وشدد على أن قضية الأسرى تمثل قضية وطنية جامعة تمس كل بيت فلسطيني، في ظل سياسات الاعتقال الواسعة التي ينفذها الاحتلال منذ أكثر من سبعة عقود.

ويُقدّر عدد الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال بأكثر من 9500 أسير، بينهم نحو 350 طفلًا و73 سيدة، يعانون من ظروف قاسية تشمل التعذيب والتجويع والإهمال الطبي، ما أدى إلى استشهاد العشرات منهم داخل السجون.

وقفة في خان يونس تندد بقانون إعدام الأسرى وتؤكد التمسك بحقوقهم

خان يونس / إبراهيم أبو شعر:

في مشهد يعكس تصاعد الغضب الشعبي، نظّمت القوى الوطنية والإسلامية في محافظتي خان يونس ورفح وقفة احتجاجية حاشدة، تنديدًا بإقرار كنيست الاحتلال ما يُعرف بقانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، وسط تأكيدات على بطلانه قانونيًا ومخالفته الصريحة للاتفاقيات الدولية.

وشارك مئات المواطنين في الوقفة التي أُقيمت في مدينة خان يونس، أمس، رافعين الأعلام الفلسطينية ولافتات وشعارات ترفض القانون وتصفه بـ«العنصري»، مؤكدين أن الأسرى يمثلون عنوانًا للصمود والتضحية.

وشدد المشاركون على أن التمسك بالأرض والمقدسات، وفي مقدمتها المسجد الأقصى، ومقاومة الاحتلال، حقوق مشروعة كفلتها القوانين والمواثيق الدولية، مؤكدين أن الأسرى قدّموا زهرة أعمارهم دفاعًا عن القضية الفلسطينية.

وفي هذا السياق، قال القذافي القطعي، ممثل القوى الوطنية والإسلامية، إن «رسالة الشعب الفلسطيني بكل مكوناته تؤكد أن قضية الأسرى ستبقى أولوية لدى شعبنا وقواه وفصائله المختلفة».

وأضاف لصحيفة «فلسطين»: «هذه القرارات الصهيونية، بما فيها قرار الكنيست، لن تنال من عزيمة شعبنا، فحالة الصمود التي تجلت خلال حرب الإبادة والتجويع، رغم استشهاد أكثر من 72 ألف فلسطيني وإصابة مئات الآلاف، تؤكد استحالة كسر إرادة شعبنا».

وأكد القطعي أن «الشعب الفلسطيني نجح سابقًا في تحرير أسراه عبر صفقات تبادل، وسيُفشل هذه القرارات بصفقات جديدة رغم إرادة الاحتلال».

ووجّه رسالة إلى المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية، منتقدًا «الصمت المريب وازدواجية المعايير في التعامل مع حقوق الفلسطينيين مقارنة بغيرهم».

واختتم بالقول: «لن نتخلى عن أسرانا الذين كانوا على الدوام عنوان صمود وإرادة شعبنا وضميره الحي، وسنفشل هذه القرارات كما أفشلنا سياسات الإبادة والتجويع».

وأكد مشاركون في الوقفة أن إقرار هذا القانون يأتي ضمن تصعيد يستهدف الأسرى، ومحاولة لفرض واقع جديد يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقيات جنيف التي تضمن حقوق الأسرى وتحظر المعاملة القاسية أو العقوبات غير القانونية.

وختم المشاركون وقفتهم بالتأكيد على مواصلة الفعاليات الشعبية الداعمة للأسرى، ورفض أي تشريعات تستهدف حياتهم أو حقوقهم، مشددين على أن قضية الأسرى ستبقى في صدارة الاهتمام الوطني حتى نيل حريتهم.

وكان كنيست الاحتلال قد صادق بالقراءات الثلاث على البنود الأساسية لقانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، وهو مشروع يأتي ضمن تفاهمات ائتلافية قادها المتطرف إيتمار بن غفير مع حكومة بنيامين نتنياهو.

وأفادت تقارير عبرية بأن القانون حظي بتأييد 62 عضوًا مقابل معارضة 47، فيما يُتوقع استكمال مناقشة بنوده التفصيلية تمهيدًا لاستكمال مسار التشريع.

دعوات متصاعدة لإلغاء «تمكين» ردًّا على قانـــــون إعدام الأسرى

غزة / محمد أبو شحمة

بعد مرور ثلاثة أيام على إقرار الكنيست الإسرائيلي قانون إعدام الأسرى، تتصاعد في الشارع الفلسطيني دعوات لاتخاذ خطوات عملية تتجاوز بيانات التنديد، وسط مطالبات للسلطة في رام الله بإجراءات ملموسة تعكس دعمها للأسرى وذويهم في مواجهة هذا القرار الخطير.

ويرى أهالي الأسرى ومؤسسات مختصة أن أولى هذه الخطوات يجب أن تتمثل في إلغاء مؤسسة «تمكين»، التي أُنشئت بقرار من رئيس السلطة محمود عباس، والتي أثارت جدلًا واسعًا بعد توليها ملف مخصصات الأسرى وذويهم.

ويطالب أهالي الأسرى بإبعاد مؤسسة «تمكين» عن هذا الملف، ووقف أي إجراءات تمس جوهر قضية الأسرى، مع الدعوة إلى العودة لمعالجة وطنية شاملة تشارك فيها المؤسسات الوطنية المختصة، بما يحفظ مكانة الأسرى وتضحياتهم.

وكان عباس قد أصدر، في فبراير/شباط الماضي، مرسومًا يقضي بنقل مخصصات الأسرى التي كانت تُصرف عبر السلطة إلى المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي «تمكين»، إلى جانب إلغاء المواد القانونية الناظمة لنظام دفع هذه المخصصات، ونقل برنامج المساعدات النقدية المحوسب وقاعدة بياناته من وزارة التنمية الاجتماعية إلى المؤسسة.

وقد قوبل هذا القرار بمعارضة واسعة من مؤسسات الأسرى والمحررين، التي رفضت محاولات «تمكين» فرض استمارة المسح الاجتماعي على الأسرى، مؤكدة أن هذه الإجراءات لا تتناسب مع تضحياتهم ونضالاتهم، ولا تليق بمكانتهم الوطنية.

الناشط السياسي عمر عساف أكد أن المطلوب هو إلغاء مؤسسة «تمكين»، واصفًا إياها بـ«المشبوهة»، ومشيرًا إلى أنها قبلت أداء دور ضد الأسرى في القضايا المتعلقة بهم، مستدركًا أن السلطة قد لا تستجيب لهذا المطلب في الوقت الراهن. وقال عساف لصحيفة «فلسطين»: إن «أول رد مطلوب على قرار الاحتلال الإسرائيلي بإعادة العمل بقوانين تستهدف حقوق الأسرى والشهداء والجرحى وذويهم، يتمثل في إعادة الاعتبار للقوانين التي تنصفهم، وهو إجراء لا يبدو أن الجهات الرسمية مستعدة لتنفيذه حاليًا».

وشدد على ضرورة التحرك على المستوى الدولي للضغط على الاحتلال من أجل إلغاء هذه القوانين، من خلال تفعيل المواقف الدولية واستثمارها بشكل فعّال.

وأوضح أن سفارات السلطة في الخارج لا تقوم بالدور المطلوب وطنيًا، مضيفًا أن تحركًا جادًا كان من شأنه إحداث تأثير ملموس على الساحة الدولية.

وأشار عساف إلى أن حرمان الأسرى من حقوقهم يستدعي تكثيف الجهود الدبلوماسية، عبر فضح ممارسات الاحتلال، وتعزيز التحرك الدولي، وحث المؤسسات القانونية والحقوقية على ممارسة الضغط على إسرائيل.

وأكد أن قانون الإعدام الذي يسعى الاحتلال إلى تطبيقه بحق الأسرى يمثل تصعيدًا خطيرًا، لافتًا إلى أن بعض مواقف السلطة تجاه قضية الأسرى قد تُفهم من قبل الاحتلال على أنها عامل تشجيع للاستمرار في سياساته القمعية.

وشدد على أن ما يجري لا يمثل مجرد رسالة، بل بداية لتحرك وطني وشعبي وأهلي، كان من المفترض أن يحظى بدعم رسمي، بهدف ردع هذا القانون والعمل على إلغائه.

وأضاف أن الشعب الفلسطيني، في سياق نضاله من أجل التحرر الوطني، يضع قضية الأسرى في مقدمة أولوياته، معتبرًا أن الدفاع عنهم جزء أساسي من معركة الحرية.

وختم بالإشارة إلى أن هذا التحرك يجب أن يكون واسعًا وشاملًا، بمشاركة مختلف القوى الوطنية والمجتمعية، إلى جانب أحرار العالم والمؤسسات القانونية الدولية، من أجل إلغاء هذا القانون ومحاسبة المسؤولين عنه أمام المحاكم الدولية.

منظمـــــــات دولية تدعو «الاتحاد الأوروبي» لاتخاذ إجـــراءات عاجلة ضد قانون إعدام الأسرى

جنيف/ فلسطين:

دعت منظمات حقوق إنسان وإغاثية دولية، الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ضد قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين الذي أقره برلمان الاحتلال «الكنيست» من بينها تعليق اتفاقية الشراكة مع (إسرائيل).

جاء ذلك في بيان مشترك صادر أمس، عن 31 منظمة دولية، من بينها العفو الدولية و «هيومن رايتس ووتش» (بريطانية مستقلة)، أعربت خلاله عن رفضها للقانون الذي أقرته الكنيست بشأن عقوبة الإعدام بحق الفلسطينيين.

وطالبت المنظمات الاتحاد الأوروبي الوفاء بمبادئه والتزاماته القانونية المعلنة، من خلال تعليق الجزء التجاري من اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و»إسرائيل»، وتطبيق التدابير الأخرى التي اقترحتها رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين في أيلول/ سبتمبر 2025. وقالت المنظمات في بيانها: «نشعر بصدمة بالغة إزاء إقرار الكنيست مشروع قانون من شأنه جعل عقوبة الإعدام إلزامية في الضفة الغربية، ويطبق على الفلسطينيين فقط»، مؤكدة «أن القانون رغم عدم إشارته صراحة إلى الأصل العرقي أو الجنسية، صمم فعليًا لاستهداف الفلسطينيين».

ولفتت إلى أن «الاتحاد الأوروبي يرى باستمرار أن عقوبة الإعدام قاسية ولاإنسانية ولا تتوافق مع الكرامة الإنسانية في جميع الظروف» مضيفة أن «القانون الإسرائيلي الجديد ينتهك الضمانات الأساسية المعترف بها دوليا لحماية من يواجهون عقوبة الإعدام».

واعتبرت أن «الطبيعة التمييزية للقانون وغياب ضمانات المحاكمة العادلة يشكلان انتهاكا للحق في الحياة ولأحكام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة ولوائح لاهاي والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب».

وقالت: إن جهود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لدعوة «إسرائيل» إلى تغيير سياساتها لم تحقق نتائج حتى الآن، وأن مراجعة أجراها الاتحاد في حزيران/ يونيو العام الماضي، خلصت إلى أن «إسرائيل» انتهكت التزاماتها في مجال حقوق الإنسان بسبب انتهاكات خطيرة ارتكبتها بحق الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. وفي الـ 30 من آذار/ مارس 2026، صادق الكنيست الإسرائيلي، بالقراءة الثانية والثالثة «النهائية» على قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين «شنقاً» في سجون الاحتلال، في نقطة تحول خطيرة بمسار التعامل مع قضية الأسرى.

وأثارت المصادقة بالقراءة النهائية على قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، حالة غضب فلسطيني وفصائلي واسع، فيما عمَّ الإضراب الشامل مناطق واسعة في الضفة الغربية، وسط التأكيد على مواصلة «إسرائيل» الضرب بالقوانين والمواثيق الدولية عرض الحائط، في ظل صمت عربي ودولي.

وقُبيل إقرار القانون، حذّر الاتحاد الأوروبي «إسرائيل» من فرض عقوبات عليها في حال المصادقة على قانون عقوبة الإعدام بحق الأسرى الفلسطينيين.

تشمل العقوبات المحتملة إلغاء أو تعليق اتفاقية الشراكة مع «إسرائيل»، بما في ذلك التعاون التجاري والتكنولوجي والعلمي، إضافة إلى تعليق الحوار السياسي بين الجانبين.

وأشار مسؤولون أوروبيون إلى أن إقرار القانون يمثل انزلاقًا نحو هاوية أخلاقية، مؤكدين أن الاتحاد الأوروبي لن يقف مكتوف الأيدي إزاء هذه الخطوة.

تشريع الاحتلال لإعدام الأسرى ينتهك كل الحقوق

اسكافي يحذر: القانون الفاشي يشرعن قتل الأسرى الفلسطينيين بلا أي ضمانات قانونية

غزة/ علي البطة:

حذر مدير مركز الضمير لحقوق الإنسان علاء اسكافي، من خطورة تنفيذ الاحتلال الإسرائيلي ما يعرف بقانون «إعدام الأسرى» بأثر رجعي، معتبرا أن هذا التوجه يشكل سابقة خطيرة في تاريخ التشريعات، إذ يفتح الباب لتطبيق العقوبة على معتقلين تم اعتقالهم قبل سن هذا التشريع، في انتهاك واضح لمبدأ عدم رجعية القوانين الجنائية، وهو أحد أهم ركائز العدالة.

وأوضح اسكافي في مقابلة مع صحيفة «فلسطين»، أن خطورة القانون لا تكمن فقط في مضمونه، بل في السياق الذي جاء فيه، إذ وصفه بأنه تشريع «انتقامي وثأري» يسعى إلى إضفاء صبغة قانونية على ممارسات قائمة بالفعل، مشيرا إلى أن تمريره يعكس توجها سياسياً أكثر منه قانونيا، ويهدف إلى شرعنة القتل خارج إطار القانون.

وفي السياق القانوني، أشار إلى أن مركز عدالة لحقوق الإنسان، بالتعاون مع نواب عرب في الكنيست، قدموا طعنا أمام المحكمة العليا الإسرائيلية لعدم دستورية القانون، مشيرا أن هذا الطعن يستند إلى ثلاثة أسباب رئيسية تمثل جوهر الاعتراض القانوني عليه.

السبب الأول، بحسب اسكافي، يتمثل في أن نصوص القانون تنص صراحة على تطبيقه بأثر رجعي، بحيث يشمل معتقلين تم اعتقالهم خلال فترة ما وصفه بحرب الإبادة الجماعية، وهو ما يتعارض بشكل مباشر مع المبادئ الأساسية للقانون الجنائي، التي ترفض معاقبة الأفراد على أفعال لم تكن مدرجة بالقانون وقت ارتكابها.

أما السبب الثاني، فيتعلق بالطابع التمييزي للقانون، إذ ينص بشكل واضح على تطبيقه على الفلسطينيين دون غيرهم، بما يشكل تمييزا عنصريا صارخا، ويخالف مبدأ المساواة أمام القانون، وهو أحد المبادئ الأساسية في أي نظام قضائي يدعي احترام حقوق الإنسان.

ثالث الأسباب يتمثل في إلزامية عقوبة الإعدام ضمن القانون، حيث لا يترك مجالا لتقدير القضاة أو لاجتهادهم، كما لا يشترط الإجماع في إصدار حكم الإعدام، وهو ما يتناقض مع المعايير الدولية التي تشدد على ضرورة توفر ضمانات مشددة قبل إصدار مثل هذه الأحكام الخطيرة. وأكد اسكافي أن القواعد العامة للتشريع في أي دولة تقتضي وجود إجماع قضائي في القضايا التي تتعلق بعقوبة الإعدام، إضافة إلى ضرورة إتاحة الفرصة للطعن في الحكم والعمل على تخفيف العقوبة، وهو ما يغيب تماما في هذا القانون، مما يجعله فاقدا لأبسط مقومات العدالة.

وأشار إلى أن المحكمة العليا الإسرائيلية قررت وقف سريان القانون مؤقتا إلى حين البت في دستوريته، متوقعا أن يتم تعديل بعض بنوده، خصوصا تلك المتعلقة بالأثر الرجعي أو الطابع التمييزي، لكنه شدد على أن أي تعديلات لن تغيّر من جوهر القانون الذي وصفه بالفاشي.

وأضاف أن إمكانية تعديل بعض البنود لا تعني إصلاح القانون، بل قد تكون مجرد محاولة لتجميله شكليا، دون المساس بجوهره القائم على الإعدام كأداة عقابية أساسية، وهو ما يثير مخاوف حقيقية من استمراره بصيغ مختلفة.

ويربط اسكافي بين هذا القانون وسياسات الاحتلال القائمة على الأرض، مشيرا إلى أن الاحتلال يمارس فعليا سياسة الإعدام بحق الفلسطينيين، سواء عبر الاغتيالات الممنهجة أو الاستهداف المباشر، أو من خلال عمليات القنص خلال التجمعات السلمية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأضاف أن هذه الممارسات تعكس واقعا يتم فيه تنفيذ الإعدام الفلسطينيين دون محاكمة، حيث ينصب الاحتلال نفسه قاضيا ومدعيا في الوقت ذاته، ما يجعل القانون الجديد مجرد غطاء قانوني لممارسات قائمة، وليس تحولا حقيقيا في السياسة.

ولفت القانوني الفلسطيني إلى تردي الأوضاع المعيشية للأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال، وارتفاع أعداد من قتلوا بينهم، مشيرا إلى أن عدد من استشهدوا داخل السجون منذ السابع من أكتوبر 2023 بلغ 98 أسيرا، وهو رقم يعكس حجم الانتهاكات التي يتعرض لها المعتقلون.

وتجاوز عدد الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال 9,500 معتقل، من بينهم نساء وأطفال، يحتجزون بصورة تعسفية، ويتعرضون لانتهاكات جسدية ونفسية جسيمة، تشمل الحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية، والإهمال الطبي، والعقاب الجماعي، والتعذيب القاسي.

وأكد اسكافي أن هذه الوقائع تعزز من المخاوف بأن القانون الفاشي سيؤدي إلى تصعيد الانتهاكات الإسرائيلية، ويمنح غطاء قانونيا لممارسات ترقى إلى مستوى الجرائم الخطيرة، بما في ذلك الحرمان من الحق في الحياة.

وشدد على أن القانون الإسرائيلي يتعارض بشكل واضح مع القانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، التي تعتبر معتقلي غزة مدنيين محميين، ولا تجيز للقوة القائمة بالاحتلال اتخاذ إجراءات تمس بحقهم في الحياة أو تعرضهم لعقوبات قاسية.

كما أشار إلى أن القانون يخالف أيضا القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يتجه عالميا نحو إلغاء عقوبة الإعدام، نظرا لما تنطوي عليه من انتهاك للحق في الحياة، إضافة إلى ما تسببه من معاناة نفسية وجسدية للمحكوم عليهم.

وأوضح أن المصادقة النهائية على القانون في الكنيست الإثنين الفائت، بأغلبية 62 صوتا مقابل 48، وبدعم من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو المطلوب للمحكمة الجنائية الدولية، تعكس توجها سياسيا واضحا، خاصة أنه يستهدف الفلسطينيين دون أن يشمل الإسرائيليين الذين ارتكبوا جرائم بحق الفلسطينيين.

وأشار إلى أن القانون قوبل بإدانات واسعة على المستويين المحلي والدولي، بما في ذلك تهديدات من الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات في حال بدء تطبيقه، وهو ما يعكس حجم القلق الدولي من تداعيات هذا التشريع.

ودعا اسكافي إلى ضرورة البناء على حالة الرفض الدولي لهذا القانون، داعيا إلى تكثيف الضغط من قبل الحكومات والمنظمات الدولية لإلغائه، ومشددا على أن تغيير الحكومة اليمينية المتطرفة قد يساهم في تجميده، لكنه لا يلغي الحاجة إلى موقف دولي حازم ينهي هذا التشريع بشكل كامل

الحوثي: لن نقف مكتوفي الأيدي في ظل سعي العدو لتغيير الشرق الأوسط

صنعاء/ فلسطين:

أكد قائد حركة أنصار الله اليمنية عبد الملك الحوثي، أمس، أن اليمن لن يبقى مكتوف الأيدي في ظل مخطط العدو الإسرائيلي وسعيه لتغيير الشرق الأوسط.

وقال الحوثي في كلمة إن «اليد التي قلنا في الكلمات السابقة أنها على الزناد بدأت من هذا الأسبوع إطلاق الصواريخ والمسيرات في العمليات المشتركة لمحور الجهاد والمقاومة ضد العدو الصهيوني المجرم».

وأضاف أن الأعداء يقولون إنهم يسعون لتغيير «الشرق الأوسط» وهذا يعني استهداف كل بلدان هذه المنطقة، ولن نقف مكتوفي الأيدي حتى يحقق العدو ما يسعى له أو نترك كل الأعباء على الآخرين وكأننا غير معنيين نحن من هذه الأمة».

وأردف الحوثي «بل من قلب هذه الأمة، يمن الإيمان والحكمة بدوره المحوري التاريخي في هذه الأمة من صدر الإسلام إلى اليوم الموقف ضد العدو الإسرائيلي ومعه شريكه الأمريكي هو أنقى وأتقى وأذكى موقف في المواجهة بين مجمل الصراعات».

وتابع «أنقى وأزكى وأصفى موقف هو أن تقاتل العدو الإسرائيلي، موقف ليس هناك مما يمكن أن يعتريه ولا مثقال ذرة من الالتباس».

واعتبر الحوثي أن «الأمة لو تحركت جميعا ضد عدوها الذي يشكل خطورة عليها جميعا لكانت كل الأمة محورا واحدا في مواجهة محور الكافرين الظالمين».

ومضى قائلا: «لأول مرة تكون المواجهة للعدو الإسرائيلي والعدو الأمريكي في هذه المنطقة بهذه الفاعلية والتأثير».

وأشار الحوثي إلى وجود محاولة لترسيخ أطروحة ذات «منشأ صهيوني، تقوم على أنّ «العربِ لا قضيةَ لهم وليسوا معنيين باستهداف العدو لهم»، معتبراً ذلك جزءاً من الحرب الفكرية والإعلامية. ووصف بأنه من «السخيف» تبنّي بعض الحكومات العربية «لمنطق أنّ العرب غير معنيين بما يقوم به عدو يعلن العداء لهم ويردّد شعارات معادية للعرب».

وشدد الحوثي على أن «الجهات التي تحاول تشويه إيران ومحور المقاومة سبق أن عملت على تشويه موقف المجاهدين في غزة، عبر تصويرهم كأنهم يقاتلون بلا قضية».

وتعليقاً على «قانون إعدام الأسرى» الذي أقرّه «الكنيست» الإسرائيلي قبل أيام، رأى السيد الحوثي، أنّ «تشريع الاحتلال إعدام الأسرى الفلسطينيين جريمة رهيبة جداً».

تحدٍّ للاستجابة الإنسانية.. أزمة الوقود وقطع الغيار تعرقل العمل الإغاثي بغزة

غزة/ نبيل سنونو:

للشهر الخامس توالياً من سريان اتفاق وقف حرب الإبادة، تتفاقم الكارثة الإنسانية في غزة وتهدد بالوقف الكامل لقدرة الجهات الإغاثية على الاستجابة الإنسانية في ظل الحصار المفروض على القطاع وتواصل انتهاكات الاحتلال قتلا وتشريدًا ونسفا.

ويمثل وقف الحرب عنوانًا لمرحلة لم تشهد تغيرا على صعيد تحسين الوضع الإنساني في غزة، خصوصا فيما يتعلق بالإمدادات اللازمة لعمل الإسعاف وجهاز الدفاع المدني وغيرهما من المؤسسات المختصة بالتعامل مع الحالات الإنسانية، في وقت يمنع الاحتلال إدخال الوقود وقطع الغيار والزيوت لمركباتها ومعداتها المتهالكة بفعل الحرب والحصار المزمن.

وعن تفاصيل الأزمة، يقول مدير دائرة النقل والمواصلات في وزارة الصحة رأفت حمدونة: نعاني من نقص شديد في قطع غيار السيارات والزيوت والبطاريات والإطارات للمركبات العاملة سواء في النقل الإداري أو الإسعاف، مضيفا أن أي مركبة إسعاف تتعطل تخرج عن الخدمة نتيجة لذلك.

ويوضح حمدونة لصحيفة «فلسطين» أن 87 مركبة إسعاف تابعة لوزارة الصحة كانت تعمل قبل حرب الإبادة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، خرجت منها عن الخدمة 35 مركبة لحاجتها لقطع غيار وإصلاح وزيوت، و12 مركبة دمرها الاحتلال كليا خلال الحرب.

ويشير إلى أن بقية المركبات تحتاج لصيانة دورية لفلاتر الهواء والزيوت والسولار، لكن لا توجد إمكانات، ما يعرقل الاستجابة الإنسانية ويستغرق وقتا أكبر للوصول إلى الضحايا أو المرضى.

وبهذا المعنى خرجت معظم سيارات الإسعاف التابعة لوزارة الصحة عن الخدمة، حسبما يقول حمدونة، مشيرًا إلى أن السيارات العاملة قطعت مسافات طويلة وهي من طرز قديمة ومتهالكة.

ويناشد المسؤول في «الصحة» توفير قطع غيار السيارات لاسيما الإطارات والبطاريات عاجلا وسريعا، وإدخال مركبات إسعاف جديدة بدلا من تلك التي دمرت في الحرب.

15% من قدرات الدفاع المدني

وتطال الأزمة أيضًا جهاز الدفاع المدني الذي استهدف الاحتلال كوادره ومعداته ومركباته على مدار الحرب. ويقول المتحدث باسم الجهاز محمود بصل: إن الوقود يعد أساسيا في التدخلات الإنسانية بالنسبة لطواقمنا لتلبية نداءات الاستغاثة من المواطنين.

ويضيف بصل لـ«فلسطين» أنه يقع على عاتق طواقم الدفاع المدني أن تنطلق بالمركبة المناسبة للحدث سواء إنقاذ أو إطفاء أو إسعاف، لكن أي مركبة لا تستطيع التحرك دون وقود، مؤكدا أن الجهاز يعمل بـ15% فقط من قدرته على سعيد التدخلات الإنسانية وإذا توقف الوقود بشكل كامل في قطاع غزة ستتوقف الخدمة أيضًا.

ويحذر من أنه سيكون لذلك انعكاسات خطيرة جدا على المواطنين وعلى الاستجابة الإنسانية، منبها إلى أن الأزمة تتعلق كذلك بقطع الغيار لمركبات الإطفاء والإنقاذ والإسعاف المتهالكة، فهناك مركبات عمرها أكثر من 30 عاما وعملت في كل الحرب ويفترض أنها خرجت من الخدمة لكنها بقيت تعمل نتيجة للقرارات السياسية للاحتلال.

لكنه يوضح أن تلك المركبات تتلف دائما وتتعرض للإعطاب ولا قطع غيار بديلة لصيانتها، وأي مركبة تتلف تصبح في قائمة المركبات المعطلة. ويبين بصل أن 10% فقط من مركبات الدفاع المدني بقيت تعمل في القطاع وما يتلف هو من ضمن هذه النسبة، مشيرًا إلى أن في مدينة غزة ثلاث مركبات إطفاء وإسعاف وإنقاذ فقط فإذا توقفت مثلا مركبة الإطفاء يعني أن هذه الخدمة توقفت في المدينة بشكل كامل.

ويتابع: لدينا مركبات استهدفها الاحتلال وحاولنا صيانتها لكن هناك قطع غيار غير متوفرة في السوق المحلي، وستبقى هذه المركبات على قائمة الانتظار لحين تتوفر قطع الغيار.

ويشير بصل إلى أن الدفاع المدني ناشد المنظمات الدولية ومنها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا»، لكن «بكل أسف هذا قرار سياسي إسرائيلي واضح بأنه لا يمكن أن يعود الدفاع المدني بغزة لسابق عهده».

ويؤكد المتحدث باسم الدفاع المدني أن احتياجات الجهاز ليست فقط قطع غيار ووقود بل هناك حاجة لجهاز دفاع مدني كامل ومتكامل من معدات ومركبات لتعود الخدمة لغزة بالشكل المطلوب.

ويأتي ذلك في ظل استمرار الانتهاكات الاحتلالية التي أسفرت عن 713 شهيدًا و1943 جريحًا منذ 10 أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

ويقول بصل، إن الحرب مستمرة ومن يعتقد أنها توقفت فهو «واهم»، مبينا أن نداءات الاستغاثة كثيرة في غزة، بينما لا يستطيع الدفاع المدني الاستجابة لكل الحالات بسبب الوقود أو الأعطال أو شح المركبات.

ويشير إلى استمرار الاستهداف والقصف الإسرائيلي واحتراق الخيام حتى بعد وقف الحرب، ويحتاج كل ذلك إلى مهام الإنقاذ والإطفاء والإسعاف مما يثقل كاهل الدفاع المدني في ظل انعدام المقومات.

وخلال عام 2025 أخرجت حرب الإبادة 22 مستشفى عن الخدمة، واعتدى الاحتلال على 211 سيارة إسعاف، ودمر 23 مركبة تابعة للدفاع المدني، بحسب بيان للمكتب الإعلامي الحكومي في ديسمبر/كانون الأول الماضي.

ولم تعد أزمة الوقود وقطع الغيار مسألة خدمية بل تهديدًا مباشرًا لحياة الأهالي في ظل عرقلة عمل الإسعاف والدفاع المدني بفعل الحرب والحصار، بينما ينذر استمرار هذا الواقع بشلل كامل في الاستجابة الإنسانية ما يتطلب تدخلاً عاجلًا لتأمين الحد الأدنى من مقومات العمل الإغاثي في غزة.

«شؤون المرأة» تدين قانون إعدام الأسرى وتعده انتهاكا جسيما لقواعد القانون الدولي

غزة/ فلسطين:

أدانت وزارة شؤون المرأة الفلسطينية في قطاع غزة بأشد العبارات إقرار سلطات الاحتلال لقانون يقضي بفرض عقوبة الإعدام بحق الأسرى الفلسطينيين، وبصورة خاصة الأسيرات الفلسطينيات.

واعتبرت الوزارة في بيان لها أمس، أن إقرار القانون يشكل انتهاكًا جسيمًا ومباشرًا لقواعد القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

وأشارت إلى أن عدد الأسيرات المحتجزات في سجون الاحتلال حتى عام 2026 بلغ 79 منهن 39 أم، وهن يتمتعن بالحماية القانونية المقررة للأشخاص المحميين بموجب الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

وأضافت أن هذا الإجراء يُؤكد مخالفته الصريحة للحق في الحياة المنصوص عليه في كافة القوانين الدولية، والذي يفرض قيودًا صارمة على تطبيق عقوبة الإعدام، ويمنع التوسع فيها، ويشترط أعلى معايير المحاكمة العادلة، الأمر الذي لا يتوافر في منظومة القضاء التابعة لسلطات الاحتلال بحق الأسرى الفلسطينيين.

وشددت على أن استهداف الأسيرات بشكل خاص يشكل انتهاكًا إضافيًا للأحكام، التي تلزم المجتمع الدولي بضمان الحماية القانونية الكاملة للنساء دون تمييز.

وتابعت أن إقرار هذا القانون وما قد يترتب عليه من تنفيذ فعلي يشكل جريمة دولية تستوجب المساءلة القانونية أمام المحاكم الدولية باعتباره يرتقى إلى مستوى جرائم الحرب وفق أحكام القانون الدولي، مما يفتح المجال لملاحقة مرتكبيه أمام الجهات القضائية الدولية المختصة، وعلى رأسها المحكمة الجنائية الدولية. ودعت الوزارة المجتمع الدولي، وهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الحقوقية الدولية، إلى التحرك العاجل والفوري من أجل الضغط لوقف هذا الإجراء غير القانوني واللإنساني، وتوفير الحماية الدولية للأسيرات والأسرى الفلسطينيين، وضمان احترام قواعد القانون الدولي.

وأكدت استمرارها في اتخاذ كافة الإجراءات القانونية والحقوقية الممكنة مع المؤسسات ذات العلاقة لمتابعة هذا الملف من أجل توفير حمايةً لحقوق المرأة الفلسطينية وصونًا لكرامتها الإنسانية.

دولة فلسطين
المجلس الأعلى للقضاء
لدى محكمة صلح غزة الموقرة
في القضية رقم 334 / 2022
في الطلب رقم 56/ 2026 نشر مستبدل

المستدعية (المدعية) / نادية لطفي محمد أبو حمدة من النصيرات هوية رقم (918056771) جوال /0599472153
المستدعى ضدهم (المدعى عليهم)/ ورثة المرحوم سليم جبريل الحسنات - غزة شارع النصر حلويات المزنر (مجهولي محل الإقامة) (خارج البلاد حالياً)

((مذكرة حضور بالنشر المستبدل))
في الدعوى المدنية رقم 334 / 2022
في الطلب رقم 56 / 2026

إلى المستدعى ضدهم (المدعى عليهم) بما أن المستدعية (المدعية) المذكورة حصلت على حكم في الدعوى رقم 334 / 2022 صلح غزة بتاريخ 2023/6/22م والقاضي بـ حكمت المحكمة بالزام المدعى عليهم بصفتهم الواردة في لائحة الدعوى بدفع مبلغ وقدره (1500 دينار أردني) ألف وخمسمائة دينار أردني و (300 $ دولار أمريكي) ثلاثمائة دولار أمريكي و (600 شيكل) ستمائة شيكل للمدعية/ نادية لطفي محمد أبو حمدة مقابل حقوقها محل الدعوى الراهنة، والزام المدعى عليهم بالرسوم والمصاريف القانونية، ونظراً لأنكم مجهولين محل الإقامة (خارج البلاد حالياً) وعملاً بالمادة 20 من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم 2 لسنة 2001 وبناءً على قرار السيد قاضي محكمة صلح غزة في الطلب رقم (56 / 2026) بالسماح لنا بتبليغكم عن طريق النشر المستبدل وذلك حسب الأصول .
لذلك يقتضي عليكم الاعتراض على الحكم المذكور أعلاه خلال ثلاثون يوماً من تاريخ النشر وليكن معلوماً لديكم أنكم إذا تخلفتم عن ذلك فسيتم استكمال إجراءات التنفيذ بحقكم حسب الأصول.
حرر في 2 / 4 / 2026
رئيس قلم محكمة صلح غزة

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة رفح الشرعية الابتدائية

إعلام حكم غيابي جريدة

إلى المدعى عليه/ أحمد فايز مقبل أبو لبدة من بينا وسكان رفح وسكانها سابقاً المقيم حالياً في جمهورية مصر العربية ومجهول محل الاقامة فيها الآن، لقد حكم عليك من قبل هذه المحكمة في القضية أساس 2025/31م وموضوعها ((تفريق للضرر من الغياب)) بالتفريق بينك وبين زوجتك المدعية/ سحر زهير زكي أبو هاشم من رفح وسكانها سابقاً والنازحة في مواصي خان يونس وكيلها المحامي الشرعي/ محمود عفانة "بطلقة واحدة بائنة بينونة صغرى بعد الدخول" وفرقت بينهما بهذه الطلقة دفعاً للضرر الحاصل لها من غيابك عنها مدة تزيد عن أكثر من سنة بلا سبب شرعي ولا عذر مقبول وعليها العدة الشرعية اعتباراً من تاريخه أدناه ولها حق التزوج بمن تشاء من المسلمين الأكفاء بعد انقضاء عدتها الشرعية منه واكتساب هذا الحكم الدرجة القطعية وتضمينك الرسوم والمصروفات القانونية "وثلاثون ديناراً أردنياً أجرة أتعاب محامي المدعية ""حكماً وجاهياً" بحق المدعية قابلاً للاستئناف "غيابياً " بحق المدعى عليه أحمد المذكور قابلاً للاعتراض والاستئناف لذلك صار تبليغك حسب الأصول .
وحرر في 14 شوال لسنة 1447 هجري وفق 2026/4/2م .
رئيس محكمة رفح الشرعية
الشيخ الدكتور/ أيمن خميس حماد

يُنذر بانتهاكات جسيمة للقانون الدولي..

خبيـــــرة أممية: قانون إعدام الأسرى تمييـــــــز ضار

نيويورك/ وكالات:

قالت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالتعذيب، إنَّ قانون «إعدام الأسرى» الفلسطينيين، يُنذر بانتهاكات جسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك الحظر المطلق للتعذيب، مؤكدةً أنَّ التمييز في تطبيق القانون غير قانوني.

وأوضحت أليس إدواردز أمس، أنه من النادر إمكانية تطبيق عقوبة الإعدام «دون التسبب في معاناة مروعة تُخالف حظر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة».

وحذّرت «إدواردز» من أن التمييز في تطبيق القانون الجنائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين سيُشكّل تمييزًا غير قانوني، وقد يُفاقم خطر التعذيب وسوء المعاملة.

وصرحت الخبيرة الأممية بأن «تطبيق عقوبة الإعدام بشكل انتقائي على أسس عرقية أو قومية، أو بسبب الآراء السياسية، يُعدّ شكلاً صارخاً من أشكال التمييز الضار».

وأكدت أنَّ «أي نظام يسمح بالمعاملة التفاضلية في نظام العدالة أو بفرض عقوبة الإعدام يُقوّض أبسط ضمانات المساواة أمام القانون». وأعربت «إدواردز» عن قلقها من أن يُضعف القانون ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة، مما يزيد من خطر الإدانات الخاطئة، بما في ذلك تلك التي تستند إلى اعترافات انتُزعت بالإكراه أو التعذيب.

وأضافت «في الأنظمة التي وُثّقت فيها على نطاق واسع مزاعم التعذيب وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز وأثناء الاستجواب، فإن إدخال عقوبة الإعدام أو توسيع نطاقها ينطوي على خطر جسيم لا رجعة فيه. فهو يُغلق الباب أمام إمكانية الإنصاف في الحالات التي قد تكون فيها الإدانات قد تحققت بالإكراه أو سوء المعاملة». وقالت إن «عقوبة الإعدام تتنافى مع كرامة الإنسان، ولم يثبت لها أي أثر رادع. إن طبيعتها غير القابلة للتراجع تجعل أي خطأ فيها كارثيًا».

لا أحد يستطيع التنبؤ بنهاية الحرب

باحث بالشأن الايراني: المنطقة تعيش مرحلة انتقالية حادة.. والمفاجآت واردة بأي لحظة

غزة/ نور الدين صالح:

قال الباحث في سياسات الشرق الأوسط في معهد السياسة والمجتمع، عبد الله الطائي، إن المنطقة تعيش مرحلة انتقالية حادة تعيد تشكيل موازين القوى، في ظل حرب مفتوحة تتداخل فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية، وتتجاوز تداعياتها الإقليم لتطال النظام الدولي.

وأوضح الطائي لصحيفة «فلسطين»، أن المشهد الحالي يثير تساؤلات جدية حول طبيعة الاستراتيجية الأمريكية، وما إذا كانت واشنطن دخلت الحرب بأهداف واضحة، أم أن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب تتعامل معها بسياسات ارتجالية، خاصة في ظل التنسيق الثنائي مع (إسرائيل).

وأضاف أن الخطاب الأمريكي لا يزال يدور في إطار إعلان «القضاء على النظام» والحديث عن قوى بديلة، في وقت تتزايد فيه تعقيدات الواقع الميداني.

وأشار إلى أن إيران، رغم استهداف قيادات عسكرية وأمنية بارزة، ما تزال تمثل تهديدًا حقيقيًا لأمن الطاقة العالمي وطرق التجارة، مستفيدة من موقعها الجغرافي وسيطرتها على مضيق هرمز، إلى جانب قدرتها على التأثير في محيطها الإقليمي واستهداف دول الجوار.

وبيّن الطائي أن الحرب تدور بين ثلاثة أطراف رئيسية، لكل منها أهدافه الخاصة. فإيران، وفق تقديره، تخوض «حربًا وجودية» كانت تستعد لها منذ سنوات، مستندة إلى خطابها القائم على مواجهة ما تسميه «الهيمنة الغربية».

وتسعى طهران، رغم الخسائر الكبيرة، إلى رفع كلفة المواجهة على الولايات المتحدة و(إسرائيل) عبر تهديد مصادر الطاقة وإمكانية إغلاق المضيق، بهدف منع تكرار استهدافها مستقبلاً.

أما (إسرائيل)، فيرى الطائي أن أهدافها

أكثر وضوحًا، حيث تعتبر اللحظة الحالية فرصة تاريخية لتعزيز نفوذها الإقليمي في ظل الانخراط الأمريكي، مشيرًا إلى أن طموحات رئيس وزراء حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو قد تتجاوز تغيير النظام الإيراني إلى استهداف الجغرافيا الإيرانية نفسها، وإن كانت هذه الطموحات تتراجع نسبيًا مع تطورات الحرب.

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة، وصف الطائي موقفها بأنه الأكثر تعقيدًا، إذ تحاول كقوة عظمى الحفاظ على هيبتها الدولية دون الانزلاق إلى حرب شاملة طويلة، خاصة في ظل تحفظ حلفائها في الناتو على الانخراط المباشر.

وأكد أنها تبحث عن مخرج استراتيجي يتيح لها إعلان «النصر»، في وقت يضع استمرار تهديد الملاحة في مضيق هرمز واشنطن في موقف حرج.

وأوضح الطائي أن مآلات الحرب لا تزال مفتوحة، مع صعوبة التنبؤ بسيناريوهات نهايتها، مرجحًا استمرار حالة «المناصفة» بين احتمالات التصعيد والتهدئة.

وعلى المدى المتوسط والبعيد، أشار إلى أن إيران، في حال توقفت الحرب دون اتفاق يعوض خسائرها، ستواجه واقعًا مختلفًا، مع تآكل قدراتها العسكرية وتفاقم أزمتها الاقتصادية، ما قد يهدد استقرار النظام ويعيدها إلى العزلة الإقليمية.

كلفة سياسية

وفي المقابل، حذر من أن عدم تحقيق الولايات المتحدة إنجازًا واضحًا سيجعل كلفتها السياسية أكبر من الاقتصادية، بينما تكشف الحرب بالنسبة لـ(إسرائيل) عن تحديات بنيوية تتعلق بالجغرافيا والديموغرافيا، إضافة إلى التأثير الفعلي للبرنامج الصاروخي الإيراني، رغم محاولات التعتيم على الخسائر.

وأضاف أن استمرار (إسرائيل) في تحمل هذه الكلفة يرتبط بطموحها لتعزيز هيمنتها الإقليمية، مدعومة بالدعم الأمريكي، في وقت تشير فيه تحولات المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين إلى احتمالات تصعيدية في الضفة الغربية والقدس خلال المرحلة المقبلة.

وفي سياق الجبهات المساندة، لفت الطائي إلى تباين مستوى الانخراط، مشيرًا إلى أن أداء حزب الله جاء مفاجئًا نسبيًا، رغم الضربات التي تعرض لها، فيما استغلت (إسرائيل) هذا الانخراط لتوسيع أهدافها في لبنان، مع مخاوف من احتلال طويل الأمد جنوب الليطاني.

كما أشار إلى تراجع نسبي في هجمات الفصائل العراقية، مع بقاء احتمالات التصعيد قائمة، خاصة في ضوء تطورات ميدانية حساسة، فيما اعتبر أن جبهة الحوثيين تمثل الأخطر، إذ إن أي تصعيد في باب المندب قد يؤدي إلى اختناق حقيقي في حركة التجارة العالمية ويفتح جبهة جديدة للحرب.

وختم الطائي بالقول إن جميع السيناريوهات تبقى مفتوحة، مؤكدًا أن «ما يجري لا يتجاوز كونه توقعات، في ظل بيئة شديدة التعقيد، حيث تبقى المفاجآت واردة في أي لحظة».

هل نجحـــــت إيران في إدارة حرب استنـــــزاف طويلـــــــة الأمد؟

غزة/ عبد الله التركماني:

لا يقتصر المشهد في مسار الحرب على إيران على المواجهة العسكرية المباشرة، بل يمتد ليشمل أبعادًا سياسية واقتصادية واستراتيجية أوسع، إذ تتزايد المؤشرات على أن الحرب تتحول تدريجيًا إلى حرب استنزاف طويلة، وليست مواجهة قصيرة كما كان متوقعًا في بدايتها.

وتشير المعطيات إلى وجود فجوة واضحة داخل دولة الاحتلال بين ما يُعلن رسميًا بشأن الخسائر والأضرار، وما يُتداول في وسائل الإعلام والتقارير غير الرسمية، وهو ما يعكس حجم الضغوط التي تواجهها إسرائيل على المستويين العسكري والاقتصادي.

وفي الوقت ذاته، تُظهر المواقف الأمريكية حالة من التذبذب السياسي، خاصة في ظل التصريحات المتناقضة بشأن استمرار الحرب أو وقفها، وهو ما يعكس تعقيدات القرار الأمريكي المرتبط بالحسابات الداخلية والضغوط الخارجية.

خسائر غير مُعلنة

يقول الخبير في الشأن الإسرائيلي محمود يزبك لصحيفة «فلسطين» إن قراءة مجريات الحرب على إيران لا يمكن أن تتم فقط من خلال البيانات العسكرية الرسمية، بل يجب النظر أيضًا إلى ما يجري داخل المجتمع الإسرائيلي، وكذلك إلى حجم الخسائر غير المعلنة، مشيرًا إلى أن «إسرائيل تتبع في كل حروبها سياسة التعتيم الإعلامي، خاصة عندما يتعلق الأمر بالخسائر في القواعد العسكرية أو المنشآت الحيوية، ولذلك فإن الفجوة بين ما يُعلن رسميًا وما يُتداول في الإعلام العبري ومنصات التواصل عادة ما تكون كبيرة».

ويضيف: «من خلال متابعة الإعلام الإسرائيلي، يمكن ملاحظة وجود حديث متزايد عن أضرار في منشآت عسكرية وبنية تحتية حساسة، إضافة إلى خسائر اقتصادية كبيرة نتيجة تعطّل الموانئ والمطارات وتراجع الاستثمارات. هذه الخسائر لا يُعلن عنها بشكل واضح، لكن تأثيرها يظهر في النقاشات داخل الكنيست ووسائل الإعلام الاقتصادية».

وفيما يتعلق بالموقف الأمريكي، يرى يزبك أن تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المتناقضة ليست عشوائية، بل تعكس صراعًا داخل الإدارة الأمريكية بين الرغبة في إنهاء الحرب بسرعة، وعدم الظهور بمظهر الضعيف أمام (إسرائيل).

ويقول: «يتحدث ترامب أحيانًا عن وقف الحرب، ثم يعود في اليوم التالي للحديث عن ضرورة استمرار الضغط على إيران. هذا التناقض يعكس حسابات انتخابية داخلية من جهة، وضغوط اللوبي الإسرائيلي من جهة أخرى. لذلك يمكن القول إن واشنطن ليست قادرة بالكامل على فرض وقف الحرب، حتى لو أرادت ذلك».

ويرى يزبك أن إيران نجحت حتى الآن في إدارة المواجهة بطريقة تعتمد على «الاستنزاف طويل المدى»، وليس المواجهة المباشرة فقط، موضحًا: «إيران لا تقاتل بالصواريخ فحسب، بل تستخدم أدوات الاقتصاد والنفط والممرات البحرية والتحالفات الإقليمية، وتسعى إلى إطالة أمد الحرب لتحويلها إلى عبء اقتصادي وسياسي على إسرائيل والولايات المتحدة».

ويختم قائلًا: «إذا استمرت الحرب بهذا الشكل، فإن الخسارة الاستراتيجية لن تكون عسكرية فقط، بل اقتصادية ونفسية داخل المجتمع الإسرائيلي، لأن الإسرائيليين غير معتادين على حروب طويلة ومكلفة، وهذا بحد ذاته عنصر قوة في الاستراتيجية الإيرانية».

ليست مجرد مواجهة عسكرية

من جانبه، يقول المحلل السياسي اللبناني غسان ريفي لـ«فلسطين» إن الحرب على إيران ليست مجرد مواجهة عسكرية، بل هي صراع على شكل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، موضحًا أن «هذه الحرب ستحدد من يملك النفوذ في المنطقة خلال العقود القادمة».

ويضيف: «تدير إيران هذه الحرب بعقل بارد، ولا تتصرف بردود فعل عاطفية، بل وفق استراتيجية طويلة المدى تقوم على توزيع المواجهة في أكثر من ساحة، وعدم السماح للخصم بتركيز المعركة في مكان واحد، وهو ما يفسر استمرار قدرتها على المبادرة رغم شدة الضربات».

ويرى ريفي أن أحد أهم جوانب الحرب هو البعد الاقتصادي، موضحًا: «أي حرب في منطقة الخليج تعني فورًا ارتفاع أسعار النفط، وتهديد الملاحة في مضيق هرمز، وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين البحري، وهو ما ينعكس على الاقتصاد العالمي بأسره، وليس فقط على دول المنطقة. لذلك فإن استمرار الحرب لفترة طويلة قد يؤدي إلى أزمة طاقة عالمية وارتفاع كبير في الأسعار».

ويتابع: «تدرك إيران أن الاقتصاد هو نقطة الضعف الأساسية لدى الغرب، لذلك تركز على أوراق الضغط الاقتصادية مثل الطاقة والممرات البحرية وسلاسل الإمداد. هذه ليست حرب صواريخ فقط، بل حرب اقتصاد عالمي».

كما يشير إلى أن أسواق المال العالمية تتأثر بشكل مباشر بالحرب، قائلًا: «كلما تصاعدت وتيرة الحرب، تنخفض البورصات وترتفع أسعار الذهب والنفط، وتبدأ الشركات العالمية بالبحث عن طرق بديلة للنقل والإمداد. وهذا يعني أن تكلفة الحرب لا تتحملها إسرائيل وحدها، بل يتحملها الاقتصاد العالمي كله».

ويختم ريفي تصريحه بالقول: «المشكلة بالنسبة لواشنطن وتل أبيب أن إيران دولة كبيرة ولديها قدرة عالية على التحمل، بينما يعتمد الطرف الآخر على حسم سريع. وإذا تحولت الحرب إلى حرب طويلة، فإن ميزان القوى قد يتغير تدريجيًا لصالح إيران، ليس بسبب انتصار عسكري مباشر، بل نتيجة القدرة على الصمود والاستنزاف».

محمد إبراهيم المدهون

#رسالة_قرآنية_من_محرقة_غزة

{ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى المَسجِدِ الأَقصَى الَّذِي بارَكنا حَولَهُ) (الإسراء: 1)

ملحمة الأقصى

المسجد الأقصى، قبلة الأنبياء ورمز النبوة، هو قلب فلسطين النابض، وعنوان الصمود والرباط، حيث يُكتب المجد بأرواح الشهداء ودماء الغزاويين الطاهرة، الذين يضحّون بدمائهم من أجل أن تبقى رايته خفاقةً، وصوته أسمى من كل طغيان وظلم. فالأقصى ليس مجرد حجارة وأرض، بل روح الأمة ووجدانها، هو وعد الله لمن صبر وثبت، حيث يُقتل الدجال، وينزل عيسى، ويُقام العدل، وهو مهبط المعراج ومنبر التحرير الذي لا يموت. غزة اليوم بمقاومتها الملحمية ترسم الطريق نحو الفجر، تغرس دمها في قناديل الأقصى، وتحميه بروح لا تموت، لأن في تحريره خلاص الأمة، وفي الدفاع عنه حياة الإيمان، وبقاءه شرف لا يُباع ولا يُهدى، بل يُدفَع عنه بالملايين من الأرواح الزكية، والقلوب المشتعلة بحب الأقصى والقدس.

المسجد الأقصى، لا تُشدّ الرحال إلا إليه مع أخويه، وهو ثاني مسجد في الأرض، ورمز النبوة على أرض فلسطين، وقبلة الإسراء، وفيه إمامة الأنبياء واستلام الراية، ومنه كان منطلق المعراج إلى سدرة المنتهى. إليه يُغرس عمود الدين، وجنوده خير أجناد، ففي الحديث: "فعليك بالشام، فقد تكفّل الله لي بالشام وأهله". الأقصى هو أرض الطائفة المنصورة، الذين لا يضرهم من خذلهم، ولا ما أصابهم، وهم على الحق، وأهله في رباط إلى يوم القيامة، بل هو خير رباط، فقد قال ﷺ: "خير رباطكم عسقلان". وهو عاصمة دولة الحق والعدل القادمة، وأرض المحشر والمنشر، وهو أرضٌ لا يعمّر فيها ظالمٌ، ولا يكون لمنافقيها علوٌّ على مؤمنيها، وفيها يُقتل الدجال، وينزل عيسى عليه السلام، ويؤمّ المهدي جموع المؤمنين.

من قلب القدس، حيث تتفجّر دوائر البركة من الأقصى لتغمر المدينة، ثم تمتد لتشمل فلسطين، وتفيض على الشام، ينهض المسجد الأقصى بقدمه الراسخة في التاريخ، قبلة جميع الأنبياء ومهوى أفئدة المؤمنين. إليه تُشدّ الرحال، ومن دخله مؤمن خرج كيوم ولدته أمه، طاهرًا نقيًا، وقد نال ثوابًا مضاعفًا في صلاته بين جدرانه المباركة. هو أرض الأنبياء جميعًا، اثنا عشر منهم من أصل خمسة وعشرين، جعلوا من ترابه مسرحًا للوحي، ومن فضائه منارةً للخلود، ليبقى الأقصى صرحًا سرمديًا يربط السماء بالأرض، ويُسطّر في ذاكرة الأمة أسطورة المجد والقداسة.

المسجد الأقصى هو عنوان المعركة، التي يخوضها سدنة الأقصى، وتقدّم غزة على مدار الساعة آلاف الشهداء والجرحى والأسرى، طيبةً راضيةً، فداءً للأقصى. وحين دشّنت غزة "طوفان الأقصى"، جعلته عنوانًا، فكان الأقصى رمز المعركة المعاصرة، كما كان عبر كل المراحل السابقة، منذ أن حرّره رسول الله ﷺ في الإسراء، ثم أكّد الفاروق رضي الله عنه هذا التحرير باستلام مفاتيحه، وحرّره من بعده كوكبةٌ من {رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ} [الأحزاب: 23].

من غزة المحترقة، النابضة بالمقاومة، المثقلة بالوجع والألم والدماء والحزن والفقد والجوع والعطش والمرض، من غزة المرابطة على تخوم الأقصى، غزة التي حملت على عاتقها عبء التحرير، وتقدّم الدماء غزيرة على هذا الطريق الطويل الشائك، لا أراكم إلا سدنة الأقصى، وقد حرّتم خير الدنيا وما فيها، ولا أراكم إلا تجسيدًا لحديث النبي ﷺ: "يكادُ المرابط بشطن فرسه يرى منه المسجد الأقصى، خيرٌ من الدنيا وما فيها".

ولا أراكم تسرجون الأقصى زيتًا في قناديله، بل تسرجونه دمًا، بعشرات آلاف الشهداء، وتصدحون بكلمتكم عاليًا: "إن لم نكن نسكن القدس والأقصى، فإنه يسكن سويداء قلوبنا، والأقصى نفديه بأرواحنا". وقد دشّنتم "طوفان الأقصى"، وقدّمتم للأقصى عربون الوفاء: مئات الآلاف من الشهداء والجرحى والأسرى، على طريق القدس، طيبةً راضيةً نفوسكم، نعاهم وبكاهم رسول الله ﷺ، إنهم أربعون ألفًا، وفي رواية خمسون ألفًا، وفي ثالثة سبعون ألفًا: "شهداء مقبرة عسقلان".

غزة تدشّن، عبر طوفان الأقصى والمحرقة، ملامح الملحمة الكبرى، على الأرض المقدسة، التي جاءت فيها البشائر تترى، والتي تحمل البشرى العظمى بالقضاء على إفساد وعلوّ بني إسرائيل، كمرحلة أولى نعيشها اليوم: {لِيَسُوؤُواْ وُجُوهَكُمْ} [الإسراء: 7] كمقدّمة لمرحلة قادمة، عنوانها "الصلاة في المسجد الأقصى"، رمز المعركة المعاصرة: {وَلِيَدْخُلُواْ الْمَسْجِدَ} [الإسراء: 7] كما كان الحال في كل المراحل السابقة، منذ أن حرّره رسول الله ﷺ في الإسراء، ومنه انطلق كبوابة السماء إلى المعراج، ثم زينه صلاح الدين بالمنبر، ليكون رمزًا للتحرير. وأبشّركم أنه في عام 2012، جهّزت غزة منبر الأقصى ليوم تحريره القريب والحتميّ.

وفي الوقت الذي يئن فيه غزة تحت نيران الاحتلال، يواصل المستوطنون وجيش الاحتلال عدوانهم على القدس والأقصى، محاولين طمس التاريخ وتهويد الروح. لقد انطلقت عجلات مشروع "E1" نحو القدس الكبرى، لربط مستوطنة معاليه أدوميم بالمدينة، وفصل شمال الضفة عن جنوبها، وتهجير التجمعات البدوية، وتحويل قلب فلسطين إلى كيان استيطاني يفرض السيطرة الكاملة على مقدساتها وأرضها. القدس والأقصى ليستا مجرد حجارة وأماكن، بل روح الأمة ووجدانها، وحين يحاول المحتل تهويدهما وطمسهما، يكون الفلسطينيون على أهبة الصمود، يصدّون العدوان بالوعي والصبر والمقاومة، محافظين على الوعد الإلهي والحق التاريخي، ليبقى الأقصى قبلة الحرية وراية النصر، مهما حاولت الأطماع البشرية تغييب الحقيقة.

الأقصى في خطر، يدنّسه كل لحظة قطعان المستوطنين، ويعبث فيه الفاشيّ المجرم بن غفير، ويتعرّض للتهويد، والتهديد بالتدمير، ومحاولات إقامة الهيكل المزعوم، وفرض التقسيم الزماني والمكاني. وقد أوصاكم نبيّكم وقائدكم ﷺ به، فقال: "ائتوه فصلّوا فيه، فإن لم تستطيعوا، فأرسلوا زيتًا يُسرَج في قناديله". واليوم، على طريق القدس، نسرجه بالدماء والأشلاء، بالشهداء والقادة، بمواكب العلماء والأئمة وحفظة كتاب الله تعالى.

ولم يكتفِ الاحتلال بالاقتحامات والتهويد، بل ارتكب جريمة كبرى حين أغلق أبواب المسجد الأقصى لأكثر من شهر كامل، في سابقة سوداء أراد بها أن يقطع المؤمنين عن قبلتهم، ويعزل الأمة عن قلبها النابض. لكن الأقصى، وإن أغلقت أبوابه، ظل مفتوحًا في قلوب المؤمنين، وظل صوتاً للإيمان والحرية والكرامة الإنسانية.

القدس والأقصى يسكنان سويداء قلوبنا، والأقصى حقّنا، نفديه بأرواحنا، وسنبقى على عهد الأقصى والقدس، فاتحين، أو شهداء، بالملايين.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
الجمعة 15 شوال 1447هـ 3 أبريل/ نيسان
Friday 3 April 2026
FELESTEENONLINE
WWW.FELESTEEN.PS

الجريمـــــــــــة الكبـــرى: إعدام الأســـــــــرى أم صمت الأمة؟

علي المرشدي

تذكروا جيداً، ان الأنظمة التي تتخلى عن شعوبها في ساعة الشدة ، لن تجد لها مكان في ساعة الرخاء. فإما أن تختاروا اليوم أن تكونوا مع الحق، وإما أن تختاروا أن تكونوا اذلاء خانعين صامتين ازاء ما يحدث من حرائق يندى لها جبين الإنسانية ، لكن تذكروا أن الصمت اليوم هو شهادة وفاة ليس فقط للأسرى، بل لمستقبل الأمة بأكملها. لقد آن الأوان أن نقف معًا، عربًا ومسلمين، وقفة رجل واحد، لنقول للعالم: نحن جسد واحد لا تفرقنا الحدود. بوحدتنا نسترجع عزتنا، وبموقفنا نمحو وصمة العار، وبجرأتنا ننقذ أسرى فلسطين. ونخمد نيران الحروب، فهل نحن فاعلون ؟ ، أم سنظل أمة تنام على أمجاد الماضي وتستيقظ على جراح الحاضر؟

في لحظة عصيبة تمر بها الأمة العربية والإسلامية، حيث تشن قوى الظلم حربًا شعواء على البلاد الإسلامية في فلسطين ولبنان والعراق واليمن والسودان و اشتداد تلك الحروب في إيران ولبنان ، و حيث دخان الحرب تلك المشتعلة قد اعمى قلوب وعيون معظم قادة العرب في المنطقة ، فإنه في الوقت نفسه يعيد رسم خرائط النفوذ على أشلاء الضعفاء، إذ خرج علينا "الكنيست" اليهودي بقرار إعدام الأسرى الفلسطينيين. قرارٌ لم يكن مجرد تشريع عابر، بل كان أشبه برصاصة في رأس الإنسانية جمعاء، وكأن أحداً يحاول إعادة إحياء كوابيس الماضي البشعة، تلك التي شهدتها أوروبا في ظل "الحل النهائي" النازي، حيث كانت الإعدامات الميدانية وغرف الغاز عنواناً لمرحلة انحطاط الوعي الإنساني إلى درك الحيوانية.

لكن المفارقة الأكبر أن هذا القرار لم يُستقبل بعاصفة من الرفض كما كان يجب، بل بصَمتٍ مُطْبِق، وكأن العالم كله تخدّر، أو استسلم لحكم الطاغوت الصهيوأمريكي وكأن الضمير الجمعي للبشرية أصيب بالعمى والبكم. الصمت الدولي، صمت منظمات حقوق الإنسان، فشل الأمم المتحدة، ثم العار الأكبر: الصمت العربي الذي ضرب على وتر الجرح النازف، ليعلن للعالم أن الأمة التي حملت يوماً نبراس الحرية والإنسانية وكانت حامية القضايا العادلة، قد تخلّت عن دورها، ورضيت بأن تكون في مصاف المتفرجين على جريمة ذبح أبنائها ، معلنة موتها بذل الخضوع والتبعية .

قرار إعدام الاسرى الفلسطينين ليس مجرد قرار، بل إعلان موت للقيم الإنسانية و إعلان حرب على كل القيم الإنسانية التي ناضلت البشرية قروناً لترسيخها. إنه يفتح الباب على مصراعيه لإبادة جماعية جديدة، لكن هذه المرة في صورة "قانونية" تُلبس الجريمة ثوب الشرعية، في إعادة إنتاج لمشهدية الموت ذاتها التي شهدتها معسكرات الإبادة.

هؤلاء الأسرى ليسوا مجرد أرقام، ولا هم مجرد أدوات سياسية في صراع طويل، بل هم أبناء فلسطين، وقلوب أمتها النابضة. إنهم أولئك الذيّن تعلّمت منهم الأجيال معنى الصمود، والذين صارت قضيتهم رمزاً للعزة والكرامة. حين يُحكم عليهم بالموت، فإن الجريمة لا تطالهم وحدهم، بل تطال كل من آمن بحق الإنسان في الحياة، وكل من ظن أن القانون الدولي قادر على حماية الضعفاء، ان الصمت الدولي ازاء هذا القرار لهو صمت مخزٍ ، ازاء قرار معلنا موت الضمير الذي هتف للحرية،

منذ عقود، والعالم يتشدق بمبادئ حقوق الإنسان، وينشئ المحاكم الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب، ويصنع منظمة الأمم المتحدة لتكون حارسة للسلام والأمن. لكننا اليوم، أمام هذه الجريمة النكراء، نجد أن هذه المؤسسات تعاني من انكماش في الضمير، أو ربما من انتقائية فاضحة في تطبيق المعايير.

منظمات حقوق الإنسان، التي اعتدنا أن نراها في مقدمة المدافعين عن المظلومين، تكتفي ببيانات خجولة، وكأنها تخشى أن تزعج من يمدونها بالتمويل. الأمم المتحدة، التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية لتقول للعالم "لا للإبادة"، باتت اليوم مسرحاً للخطابات المنمقة التي لا تُحدث أثراً، ومجلس الأمن فيها تحوّل إلى حلبة صراع تُستخدم فيها الفيتوات لحماية الجلاد قبل الضحية.

هذا الصمت ليس مجرد تقصير عابر، بل هو تواطؤ صريح يكسب الجريمة شرعية غير مباشرة، ويشجع مرتكبيها على المزيد. إنه يبعث رسالة للعالم أن دم المسلم لا قيمة له ، وأن القانون الدولي إنما هو أداة لخدمة مصالح الطواغيت لا لحماية الحقوق.

الصمت العربي بين المجد التليد والحاضر البليد

إذا كان الصمت الدولي متوقعاً في ظل موازين القوى الدولية، فإن الصمت العربي يمثل الجرح الذي لا يندمل، والمأساة التي تضاعف المأساة. فكيف لأمة رفعت شعارات الوحدة والتحرير، وأقامت الجامعة العربية لتكونَ لسان حالها، وأسست منظمة التعاون الإسلامي لتجسد وحدتها الروحية، أن تقف اليوم مكتوفة الأيدي أمام جريمة بهذا الحجم؟

لقد تحولت الجامعة العربية من منبر للعمل القومي المشترك إلى مسرح للبيانات الجاهزة، تصدر بيانات الاستنكار وكأنها تنعى نفسها قبل أن تنعى الضحايا. لقد تحولت القمم العربية إلى ساعات من الخطابات الباردة التي لا تغير في الواقع شيئاً، وكأن القضية الفلسطينية أصبحت مجرد "بند" على جدول الأعمال، يُناقش ثم يُؤجل، بينما الدماء تسيل والقدس تئن تحت وطأة الاحتلال.

أما منظمة التعاون الإسلامي، فما أشد حاجتنا اليوم إلى سؤالها: أين أنتِ من هذه الجرائم؟ أين أنتِ من استهداف المقدسات الإسلامية في القدس والخليل؟ أين أنتِ من محاولات تهويد المسجد الأقصى؟ أين أنتِ من صمتك المخزي على استهداف المسلمين في فلسطين ولبنان والعراق واليمن والسودان وإيران؟

لقد آن الأوان لنقولها صراحة: إن الأمة التي لا تستطيع حماية أسرى فلسطين من حكم الإعدام، لا تستحق أن توصف بأمة. وإن الأنظمة التي تلتزم الصمت في هذه اللحظة التاريخية، تغامر بفقدان شرعيتها أمام شعوبها، لأن الشعوب لن تنسى أبداً من وقف معها في ساعة الشدة ومن تخلى عنها.

الفرصة الأخيرة: الصراع الدائر بين إيران وأمريكا وإسرائيل

اليوم، والصراع يشتعل بين إيران من جهة وأمريكا وإسرائيل من جهة أخرى، تجد الدول العربية، لا سيما دول الخليج، نفسها أمام فرصة تاريخية لا تعوض لاستعادة دورها القومي. هذا الصراع ليس مجرد مواجهة بالوكالة، بل هو معركة وجودية تعيد تشكيل المنطقة بأكملها، وتضع الدول العربية أمام خيار مصيري: إما أن تظل في ثوب التبعية والخضوع ، وإما أن تقرع جرس المبادرة وتستثمر أوراق قوتها الحقيقية.

إن دول الخليج العربية تمتلك أوراقاً نفوذية هائلة، ربما لا تمتلكها أي دولة أخرى في العالم. القواعد العسكرية الأمريكية على أراضيها، والاستثمارات الضخمة، والعلاقات الاستراتيجية مع واشنطن، تشكل جميعها أدوات ضغط حقيقية إذا ما أحسن استخدامها. إن التهديد بطرد القواعد الأمريكية، أو إعادة النظر في الاتفاقيات الأمنية، ليس مجرد خيار سيادي، بل هو ورقة الرهان الأخيرة التي يمكن أن تُحدث توازناً حقيقياً في المعادلة.

تخيلوا للحظة : لو ان بعض الدول العربية، اتخذت قراراً جريئاً بالتهديد بطرد القواعد الأمريكية ما لم يتم إلغاء قانون إعدام الأسرى ووقف العدوان على غزة، وهذه الحروب الحائرة ، كيف سيكون رد فعل واشنطن؟ كيف سيكون تأثير ذلك على صورة هذه الدول في قلوب شعوبها؟ إنها لحظة المجد التي تخلدها الأجيال، لحظة تقول فيها الأمة للعالم: نحن هنا، ولن نقبل بأن تكون قضيتنا سلعة في أسواق السياسة.

المطلوب: موقف عربي إسلامي لا يقبل التأجيل

الأمة اليوم في أمس الحاجة إلى موقف موحد لا يقبل التأويل، موقف يستخدم كل أدوات الضغط المتاحة، سياسياً واقتصادياً وأمنياً، لفرض إنهاء العدوان وإلغاء القوانين العنصرية. المطلوب ليس بيانات استنكار ولا قمم صورية، بل فعل سياسي جريء يثبت أن العرب لم يموتوا بعد، وأن دماء الفلسطينيين و المسلمين ما زالت تسري في عروقهم.

المطلوب إعادة تفعيل الجامعة العربية كأداة ضغط حقيقية، أو الاعتراف بفشلها والبحث عن آليات جديدة. المطلوب فصل العلاقات الطبيعية مع إسرائيل عن أي تقدم في مسار السلام، فلا امن ولا سلام دون حل عادل يضمن حقوق الفلسطينيين كاملة. المطلوب تحرك إسلامي موحد يخرج عن صمته المريب، ويضع مصالح الأمة فوق أي اعتبارات أخرى.

أيها العرب، أيها المسلمون، أين أنتم من هذه الجريمة؟ أين أنتم من دماء الأسرى التي ستُراق غداً إن لم تتحركوا اليوم؟ لقد سئمت الشعوب من انتظاركم، وملّت من خطاباتكم، وأضحت تتابع بألم صمتكم المخزي على قضية هي لب وجودها وروح عزتها.

إن التاريخ لن يرحم من سكت عن الحق، والضمير الإنساني لن يغفر لمن تفرج على جريمة وهو قادر على إيقافها. أمامكم اليوم خياران لا ثالث لهما: إما أن تخلعوا ثوب التبعية وتستعيدوا دوركم القومي، فتكونوا كما كان أجدادكم عربا احرارا ، أصحاب مجد تليد، وإما أن تبقوا أسرى صمتكم وتفرقكم، فتكونوا كما أنتم اليوم حاضراً بليداً يمر على التاريخ دون أن يترك أثراً.

لكن تذكروا جيداً، ان الأنظمة التي تتخلى عن شعوبها في ساعة الشدة ، لن تجد لها مكان في ساعة الرخاء. فإما أن تختاروا اليوم أن تكونوا مع الحق، وإما أن تختاروا أن تكونوا اذلاء خانعين صامتين ازاء ما يحدث من حرائق يندى لها جبين الإنسانية ، لكن تذكروا أن الصمت اليوم هو شهادة وفاة ليس فقط للأسرى، بل لمستقبل الأمة بأكملها.

لقد آن الأوان أن نقف معًا، عربًا ومسلمين، وقفة رجل واحد، لنقول للعالم: نحن جسد واحد لا تفرقنا الحدود. بوحدتنا نسترجع عزتنا، وبموقفنا نمحو وصمة العار، وبجرأتنا ننقذ أسرى فلسطين. ونخمد نيران الحروب، فهل نحن فاعلون ؟ ، أم سنظل أمة تنام على أمجاد الماضي وتستيقظ على جراح الحاضر؟

تطورات الوضع في غزة... واقع معقّد بين الحرب والسياسة والأزمة الإنسانية

د. فاتن السامرائي

في ظل مشهد إقليمي شديد التعقيد، يواصل قطاع غزة عيش واحدة من أكثر مراحله حساسية، حيث تتداخل الأبعاد العسكرية والسياسية والإنسانية في صورة واحدة تعكس واقعًا مضطربًا لا يزال يبحث عن ملامح الاستقرار. فعلى الرغم من تراجع حدّة العمليات العسكرية واسعة النطاق مقارنةً بمرحلة الذروة، إلا أن الأوضاع على الأرض ما زالت بعيدة عن الهدوء الحقيقي، إذ تشهد مناطق مختلفة من القطاع، خصوصًا في الجنوب، تحركات عسكرية متقطعة وغارات بين حين وآخر، ما يبقي حالة التوتر قائمة ويمنع عودة الحياة إلى طبيعتها بشكل كامل.

ويعيش سكان غزة تحت ضغط يومي ناتج عن هذا الوضع غير المستقر، حيث تتأثر تفاصيل الحياة الأساسية بشكل مباشر، من انقطاع الخدمات إلى صعوبة التنقل، مرورًا بالخوف الدائم من تجدد التصعيد. هذا الواقع جعل من فكرة "الاستقرار" أمرًا نظريًا أكثر منه واقعًا ملموسًا، إذ يبقى أي هدوء هشًا وقابلًا للاهتزاز في أي لحظة.

سياسيًا، يبدو المشهد أكثر تعقيدًا، حيث تُبذل محاولات متعددة لإعادة ترتيب إدارة القطاع من خلال تشكيل أطر مدنية تتولى مسؤولية الشؤون اليومية، مثل توفير الخدمات الأساسية، وتنظيم إعادة الإعمار، ومحاولة إدارة الحياة العامة في ظل هذا الفراغ. غير أن هذه الجهود تصطدم بعقبات كبيرة، أبرزها غياب السيطرة الكاملة على الأرض، وتعدد مراكز القوى، إضافة إلى التباين الواضح في الرؤى بين الأطراف المعنية حول مستقبل الحكم في غزة.

هذا التداخل بين الأطراف الفاعلة يخلق حالة من الجمود السياسي، حيث لا يمكن لأي جهة أن تفرض سيطرتها بشكل كامل، وفي الوقت نفسه لا يبدو أن هناك توافقًا شاملًا على تصور موحد لإدارة القطاع. ونتيجة لذلك، يبقى الوضع السياسي معلقًا بين محاولات تنظيمية محدودة وواقع ميداني معقد يفرض نفسه بقوة.

أما على الصعيد الإنساني، فإن الأوضاع في غزة تُعد من بين الأصعب، حيث يعاني السكان من نقص حاد في الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والدواء، إلى جانب التحديات الكبيرة التي تواجه القطاع الصحي، الذي يعمل في ظروف بالغة الصعوبة وبإمكانات محدودة للغاية. كما أدت الأضرار الكبيرة في البنية التحتية إلى تفاقم الأزمة، مع تضرر واسع في المنازل والمرافق الحيوية، ما أدى إلى موجات نزوح داخلية زادت من الضغط على المناطق التي استقبلت النازحين.

وتشير المؤشرات إلى أن الوصول إلى المساعدات الإنسانية لا يزال يواجه عراقيل متعددة، سواء على مستوى إدخالها أو توزيعها، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على حياة المدنيين، ويجعل العديد من العائلات تعتمد على مساعدات غير منتظمة أو غير كافية لتلبية احتياجاتها اليومية. وفي ظل هذا الوضع، تصبح تفاصيل الحياة اليومية، من الحصول على المياه النظيفة إلى تأمين وجبة طعام، تحديًا حقيقيًا يعيشه السكان بشكل مستمر.

على الصعيد الإقليمي والدولي، تستمر الجهود الدبلوماسية في محاولة تهدئة الوضع والوصول إلى صيغة تضمن وقف إطلاق النار بشكل مستدام، إلا أن هذه الجهود تصطدم بعقبات متعددة تتعلق بالخلافات حول القضايا الجوهرية، مثل مسألة سلاح المقاومة، ومستقبل الترتيبات الأمنية، وشكل الإدارة السياسية للقطاع في المرحلة المقبلة. هذه الملفات لا تزال عالقة، ما يجعل الوصول إلى اتفاق شامل أمرًا صعبًا في الوقت الراهن.

وبين هذه التعقيدات، يظل مستقبل غزة مفتوحًا على عدة احتمالات، حيث يمكن أن تستمر حالة الهدوء النسبي الهش، أو يتجدد العدوان في حال انهيار التفاهمات الحالية. وفي كلتا الحالتين، يبقى العامل الإنساني هو الأكثر تأثرًا، إذ يدفع المدنيون الثمن الأكبر في ظل غياب حل جذري يضع حدًا لمعاناتهم المستمرة.

في المحصلة، يمكن القول إن غزة تعيش مرحلة انتقالية غير مستقرة، تتقاطع فيها الأبعاد العسكرية مع التحديات السياسية والأزمات الإنسانية، في مشهد لا يزال يبحث عن توازن مفقود بين الأمن والاستقرار والعدالة، في حين تبقى حياة السكان اليومية شاهدة على عمق الأزمة واتساع آثارها.

المقالات التي تنشر عبر صفحات "فلسطين" تعبر عن رأي أصحابها

خالد فاروق.. يوثق وجوه شهداء غزة بالذكاء الاصطناعي ويعيد قصصهم إلى الحياة

غزة / إبراهيم أبو شعر

في ظل حرب الإبادة المستمرة على قطاع غزة، حيث طرق الفقد أبواب معظم البيوت ورحل عشرات آلاف الشهداء، تتكاثر المحاولات الإنسانية للحفاظ على الذاكرة من الغياب. ومن بين هذه المبادرات، برزت تجربة المصمم المصري خالد فاروق، الذي استخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لإعادة رسم ملامح الشهداء واستحضار قصصهم، في محاولة لردم فجوة الفقد، وإبقاء حضورهم حيًا في وجدان الناس.

بدأت تجربة خالد بدافع إنساني بسيط، سرعان ما تحوّل إلى مشروع واسع التفاعل، شكّل جسرًا عاطفيًا بين الشهداء ومن بقوا يروون حكاياتهم.

ولادة الفكرة

يقول خالد إن الفكرة وُلدت في لحظة ذات دلالة خاصة: «يوم وقفة العيد، كنت أريد أن يرى الناس أحباءهم معنا، مبتسمين، نُسلّم عليهم، ويدعون لهم».

ويضيف أن المقطع الذي ظهر فيه وهو يصافح الشهداء لاقى انتشارًا واسعًا، وأثار تفاعلًا كبيرًا داخل غزة وخارجها، حيث تباينت مشاعر المتابعين بين الحزن لفقد الأحبة والفرح برؤيتهم مجددًا، ولو عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي.

ولم تكن البداية مشروعًا تقنيًا بقدر ما كانت محاولة لإحياء حضور إنساني غاب جسديًا، لكنه بقي حيًا في القلوب، وهو ما شكّل الدافع الأول لتوظيف هذه التقنيات في سياق إنساني مؤثر.

ويقول خالد لصحيفة «فلسطين»: «عندما شاهدت حجم التفاعل والحب للفكرة وللشهداء، شعرت أن الناس لم ينسوهم أبدًا، وكانوا بحاجة إلى شرارة بسيطة تعيدهم إلى الواجهة».

ويؤكد أن التفاعل لم يكن مجرد أرقام، بل تجسّد في رسائل مؤثرة من عائلات الشهداء ومتابعين وجدوا في هذه الأعمال مساحة للتعبير عن الحزن والوفاء.

القلب قبل العين

في منهجيته، يحرص خالد فاروق على تقديم القصص من زاوية إنسانية صادقة، بعيدًا عن المبالغة، مؤكدًا أن لكل شهيد حكاية تجمع بين الألم والفخر، وأن مجرد سردها بصدق كفيل بأن يصل إلى الناس.

ويقول: «أحرص على إبراز الإنسان قبل اللقب، لتصل القصة إلى القلب قبل العين»، مضيفًا أن «ما يخرج من القلب يصل إلى قلب المشاهد»، في تعبير يلخص فلسفة عمله القائمة على الصدق العاطفي قبل التأثير البصري.

ويعتمد في كثير من أعماله على روايات عائلات الشهداء، بعد تواصل مباشر معهم، ما يمنح المحتوى قدرًا أكبر من المصداقية والعمق الإنساني، ويجعل هذه التجربة أكثر قربًا وتأثيرًا.

قصص لا تُنسى

ومن بين القصص التي تركت أثرًا عميقًا في نفسه، يروي خالد حكاية طفل استشهد أمام والده خلال رحلة نزوح من شمال غزة إلى جنوبها، بعدما أطلق عليه الاحتلال النار، ما اضطر الأب إلى مواجهة خيار قاسٍ بين محاولة إنقاذ ابنه تحت القصف أو حماية بقية أفراد العائلة.

ويصف تلك اللحظة بأنها «أصعب اختيار يمكن أن يمر به إنسان»، في إشارة إلى حجم الألم الذي تحمله هذه القصص.

ويشير إلى أن انخراطه المستمر في تفاصيل هذه الحكايات غيّر نظرته الشخصية، إذ لم يعد مجرد متابع للأحداث، بل أصبح يشعر بأنه جزء من معاناة أهل غزة.

ويقول: «منذ بداية الحرب وأنا أتابع الأخبار وأدعو لأهل غزة، لكنني اليوم أشعر أنني واحد منهم، ومعاناتهم أصبحت جزءًا من إحساسي اليومي».

رسالة تتجاوز التوثيق

وعن رسالته، يؤكد خالد أنه يسعى إلى نقل حجم الفقد الإنساني في غزة، وإبراز وجوه الضحايا بعيدًا عن اختزالهم في أرقام، مشيرًا إلى أن الذكاء الاصطناعي منحه وسيلة جديدة للتعبير عن مشاعر يصعب نقلها بالطرق التقليدية.

ورغم الضغط الكبير نتيجة كثرة الطلبات من عائلات الشهداء، يؤكد أنه يحاول الاستمرار قدر الإمكان، إذ تتزايد قائمة الطلبات يومًا بعد يوم، لكنه يسعى إلى عدم تجاهل أي منها، حتى لو استغرق تنفيذها وقتًا أطول.

كما يقر بوجود تحديات، من بينها القيود التي تفرضها بعض المنصات على المحتوى المرتبط بالقضية الفلسطينية، لكنه يواصل البحث عن طرق بديلة لضمان وصول رسالته.

وفي ختام حديثه، يلخص رؤيته بالقول: «الشهيد حي، ومنتظرك تُكمل طريقه»، في عبارة تختصر جوهر مشروعه، الذي لا يكتفي بالتوثيق، بل يسعى إلى إبقاء الذاكرة حيّة، وتحويلها إلى دافع للاستمرار.

رآها دقائق وفقدها شهورًا... حكاية أب وطفلته الخديجة تحت نار غزة

غزة / مريم الشوبكي

لم يكن سامر اللولو يتخيّل أن تتحول لحظات الفرح الأولى بولادة طفلته إلى رحلة قلق طويلة، يكتفي خلالها برؤيتها عبر الصور، فيما تخوض معركة حياة قاسية بعيدًا عنه. وُلدت طفلته خديجةً تحت القصف، ثم نُقلت للعلاج خارج غزة، لتبدأ حكاية فقد مؤقت، امتدت شهورًا، عاشها الأبُ بين الخوف والترقّب، دون يقين إن كانت لا تزال على قيد الحياة.

يقول سامر اللولو، من سكان منطقة الصفطاوي شمال قطاع غزة، إن عائلته نزحت في بداية الحرب إلى معسكر جباليا، حيث كانت زوجته شيماء في شهرها الثامن من الحمل، قبل أن تتدهور حالتها الصحية بشكل مفاجئ نتيجة إصابتها بتسمم الحمل.

ولادة تحت القصف

يروي سامر لصحيفة «فلسطين»: «اضطررنا للتوجه بشكل عاجل إلى مستشفى العودة شمال القطاع، وكانت زوجتي في شهرها الثامن وحالتها بالغة الخطورة، فطلب الأطباء تحويلها إلى مستشفى الشفاء. لكننا لم نجد سيارة إسعاف تنقلها بسبب القصف المتواصل وصعوبة الحركة، فبقينا ننتظر حتى اليوم التالي، وقلوبنا معلّقة بحياتها».

ويتابع: «في 30 أكتوبر 2023، توجهنا إلى مستشفى الشفاء تحت القصف والقذائف، وكانت حالتها صعبة جدًا. هناك قرر الأطباء إجراء عملية قيصرية عاجلة، ووُلدت طفلتنا كندة، لكنها كانت خديجة وتحتاج إلى الحضانة والعناية المركزة».

ويضيف: «أخبرنا الأطباء أنها تحتاج إلى البقاء في الحضانة ما لا يقل عن عشرة أيام، لأن ولادتها كانت مبكرة وحالتها حرجة».

بعد العملية، نُقلت زوجته إلى مستشفى الحلو الدولي، حيث بقيت تحت المراقبة أربعة أيام بسبب خطورة وضعها الصحي، بينما بقيت الطفلة في الحضانة بمستشفى الشفاء.

يقول سامر: «كنت أنام في الشارع أمام المستشفى، تحت أصوات القذائف والصواريخ، وبين نباح الكلاب التي تملأ المكان. كان الخوف يحيط بنا من كل اتجاه، لكن لم يكن أمامي خيار آخر».

ويكمل: «في اليوم الرابع قررت العودة صباحًا إلى منزل أهل زوجتي لأحصل على قسط من الراحة، لكنني سمعت خبرًا عن قصف مستشفى الحلو. حينها جثوت على ركبتي، لم أعد أحتمل كل تلك الصدمات، وخشيت أن تكون زوجتي قد استشهدت، بينما كانت ابنتي تصارع الموت في الحضانة. كنت قد رأيتها للحظات فقط عند إدخالها الحضانة، ولم أرها بعدها».

فقدان الاتصال 13 يومًا

بعد أيام قليلة من الولادة، اشتدت العمليات العسكرية حول المستشفى، وانقطع الاتصال بشكل كامل.

يقول سامر: «فقدنا التواصل مع المستشفى لمدة 13 يومًا؛ لا إنترنت ولا اتصالات، ولا أي وسيلة نعرف من خلالها إن كانت ابنتنا على قيد الحياة. كنا نسمع يوميًا في الأخبار عن وفاة أطفال خدّج بسبب انقطاع الأكسجين والتدفئة، وكنا نشعر أن كل خبر قد يكون عنها».

وخلال تلك الفترة، انقطع الأكسجين والتدفئة عن قسم الحضانات، ما أدى إلى تدهور حالة العديد من الأطفال الخدّج، ومن بينهم كندة، التي أصيبت بمضاعفات خطيرة، منها تضخم في الكبد والطحال، وانخفض وزنها من نحو كيلو ونصف إلى أقل من كيلوغرام.

مع عودة الاتصالات جزئيًا، اكتشفت العائلة عبر الإنترنت أن الطفلة نُقلت مع عدد من الأطفال الخدّج من مستشفى الشفاء إلى جنوب القطاع، قبل إجلائهم للعلاج في مصر.

يقول سامر: «لم نكن نعلم أنها نُقلت إلى مصر. عرفنا بالصدفة عندما رأى أحد أقاربي في الخارج منشورًا يطلب من أم الطفلة شيماء أبو خاطر التوجه إلى الجنوب للالتحاق بها، لكن الخبر وصلنا متأخرًا، بعد نحو شهر».

ويتابع: «رغم ذلك، لم نيأس. توجهت إلى مستشفى ناصر في خان يونس، وهناك جرى التنسيق لخروج زوجتي للالتحاق بطفلتنا. سافرت بالفعل قبل اجتياح مدينة رفح، وطلبت منها العودة، لكننا كنا نخشى أن تتدهور حالة الطفلة في غزة، فبقيت معها في مصر، خاصة بعد إغلاق معبر رفح».

شهور في العناية المركزة

مكثت الطفلة كندة نحو ستة أشهر في العناية المركزة في مصر، بعد أن تعرضت لمضاعفات صحية خطيرة، من بينها توقف قلبها مرتين، وانخفاض وزنها إلى نحو 700 غرام.

يقول والدها: «كانت حالتها صعبة جدًا، لكن الحمد لله، بعد شهور من العلاج بدأت تتحسن تدريجيًا».

بعد شهور طويلة من الغياب والعلاج، عادت الطفلة مع والدتها إلى غزة، في لحظة اختلطت فيها الدموع بالفرح.

يقول سامر: «فرحنا كثيرًا بعودتهما، كان شعورًا لا يوصف، لكن في الوقت نفسه نحن خائفون من المستقبل. ابنتي تحتاج إلى غذاء صحي وبيئة نظيفة، وهذا صعب في غزة حاليًا».

ويختم: «الأطباء أكدوا أنها لا يجب أن تعيش في خيمة، ولا تتناول المعلبات، لأن وضعها الصحي حساس، ونحن نخشى أن تعود إلى نقطة الصفر».

ارتفاع حصيلة العدوان الإسرائيلي على لبنان إلى 1345 شهيدا

بيروت/ فلسطين:

أعلنت وزارة الصحة اللبنانية، أمس، ارتفاع حصيلة العدوان الإسرائيلي المستمر على لبنان منذ 2 مارس/ آذار الجاري، إلى 1345 شهيدا، و4040 مصابا.

وفي وقت سابق أمس، أفادت وزارة الصحة اللبنانية بارتقاء 4 شهداء وإصابة 3 آخرين في غارة إسرائيلية على بلدة الرمادية جنوبي لبنان.

ويتواصل العدوان الإسرائيلي على لبنان لليوم الـ 31 على التوالي، مع تصعيد ملحوظ في وتيرة الغارات الجوية والقصف المدفعي، مستهدفًا مناطق متفرقة في الجنوب اللبناني، ما أسفر عن شهداء وجرحى وأضرار واسعة في الممتلكات.

مقتل 19 إسرائيليًا وإصابة 2223 آخرين منذ بدء الحرب على إيران

الناصرة/ فلسطين:

أعلنت مصادر عبرية، مساء أمس، عن مقتل 19 إسرائيليًا وإصابة 2223 آخرين، منذ بداية الهجمات الصاروخية التي شنتها إيران.

وأفاد الإسعاف الإسرائيلي، وفق ترجمة وكالة «صفا»، بمقتل 9 وإصابة 2223 منذ بداية الحرب على إيران.

وتتواصل وتيرة تصعيد الحرب على إيران، التي تدخل يومها الرابع والثلاثين، في ظل تهديدات أمريكية على لسان الرئيس دونالد ترامب، وتبادل الهجمات بين إيران من جهة، والولايات المتحدة وحلفائها إلى جانب «إسرائيل» من جهة أخرى.

الأخيرة

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN

الجمعة 15 شوال 1447هـ 3 أبريل/ نيسان
Friday 3 April 2026

FELESTEENONLINE

WWW.FELESTEEN.PS

الصحة بغزة تحذر: انعدام الزيوت ينذر بكارثة صحية وموت حقيقي لمئات المرضى

غزة/ فلسطين:

حذرت وزارة الصحة في غزة من أن انعدام توفر الزيوت في السوق المحلي في القطاع ينذر بكارثة صحية وموت حقيقي للمئات من المرضى في الأقسام الحساسة.

وأوضحت الوزارة في بيان أمس، أن هذه الأقسام هي العناية المركزة وحضانات الأطفال ومرضى الفشل الكلوي والعمليات الجراحية، وتلف وفساد تطعيمات الأطفال ووحدات الدم، وتوقف الخدمات الصحية للألاف من المرضى يوميًا.

وناشدت كافة الجهات المانحة لشراء الزيوت للمولدات الكهربائية من خارج قطاع غزة، والعمل على ادخالها للمستشفيات ومراكز الرعاية الاولية.

وطالبت المؤسسات الدولية بالتدخل للضغط على الاحتلال لإدخال الزيوت اللازمة لضمان عمل وتشغيل المولدات الكهربائية في المستشفيات، حيث يبلغ الاحتياج الشهري 2500 لتر.

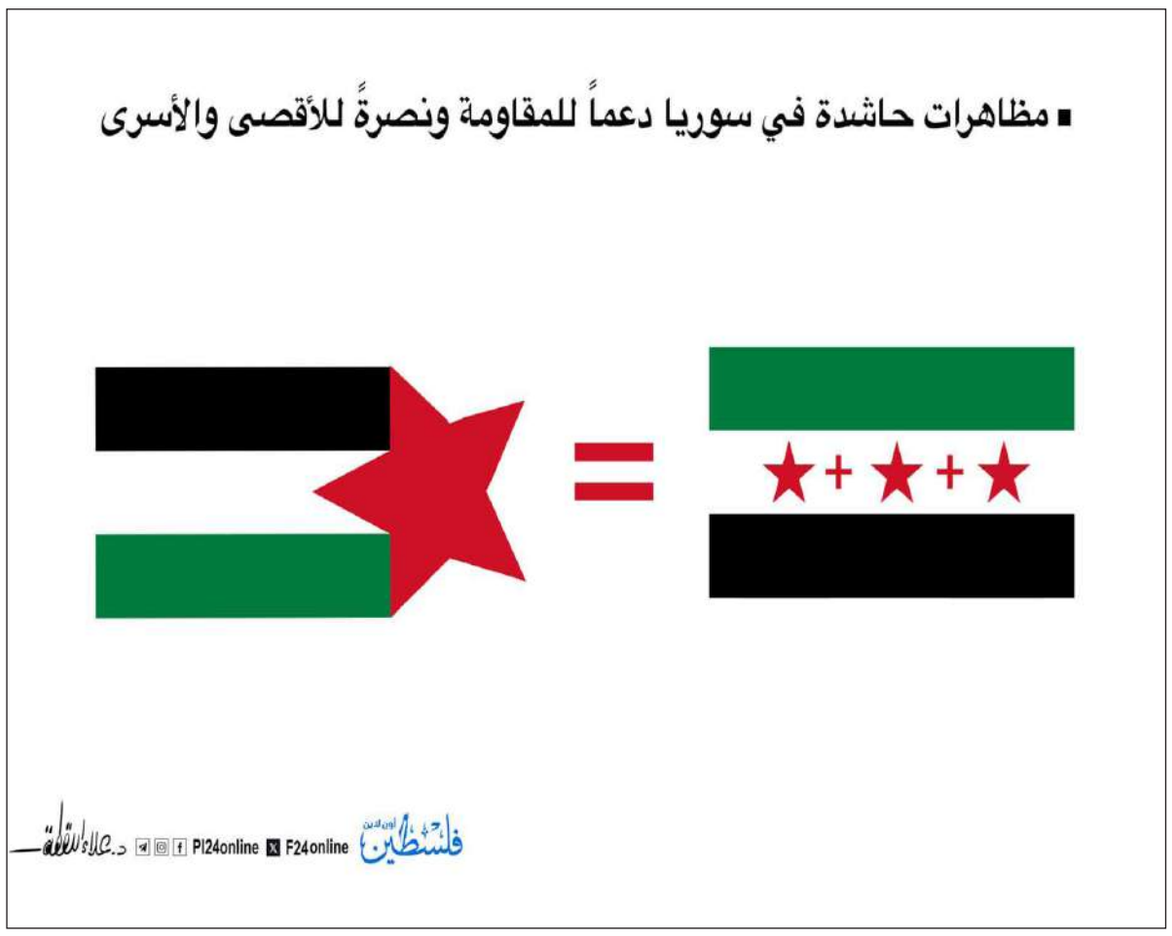

دراسة تكشف التداعيات الخطيرة للعقوبات الأمريكية على الجمعيات الإغاثية العاملة في غزة

غزة/ فلسطين:

أصدر المركز الفلسطيني للدراسات السياسية، ورقة بحثية جديدة بعنوان «الاقتصاد الإغاثي في غزة: كيف تهدد العقوبات الأمريكية تماسك البنية الاجتماعية؟»، تناولت التداعيات الخطيرة للعقوبات الأمريكية الأخيرة على الجمعيات الإغاثية العاملة في قطاع غزة. وكشفت الورقة أن هذه الإجراءات لا تقتصر على تجميد التمويل، بل تمتد لتقويض شبكة الأمان الاجتماعي التي يعتمد عليها مئات آلاف النازحين والأيتام والأرامل، في ظل انهيار شبه كامل للبنية الاقتصادية المحلية.

وأشارت الدراسة إلى أن الاقتصاد الإغاثي أصبح العمود الفقري للاستهلاك وفرص العمل في غزة، حيث تمثل المساعدات نحو 70% من الشاحنات الداخلة عبر المعابر، بقيمة شهرية تتجاوز 45 مليون دولار، أي تعطيل لهذه التدفقات يهدد بانهيار السيولة النقدية وارتفاع معدلات الفقر والجوع.

وأوصت الورقة بضرورة حماية قنوات العمل الإنساني عبر آليات دولية محمية، وتعزيز الشفافية والحوكمة داخل المؤسسات الإغاثية، إضافة إلى تنويع مصادر التمويل والتركيز على الفئات الأكثر هشاشة.

غضب شعبي في الضفة من جبايات جديدة وارتفاع الأسعار

غزة / رامي رمانة

تتسع حالة السخط الشعبي في الضفة الغربية مع تصاعد موجة الغلاء، عقب فرض السلطة جبايات جديدة، وسط تحذيرات من تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة. ويؤكد مواطنون وخبراء أن استمرار تحميل المواطن أعباء الأزمات المالية يفاقم الضغوط المعيشية ويهدد الاستقرار، في ظل تراجع القدرة الشرائية وغياب أي تحسن ملموس في مستويات الدخل.

وقال المواطن سميح شحرور إن رفع الأسعار وفرض الجبايات قد يسهمان في سد فجوات مالية مؤقتة، إلا أنهما في المقابل يوسّعان فجوة الثقة بين المواطن والجهات المسؤولة، ويعمّقان هشاشة الاقتصاد من قاعدته الأساسية.

وأشار لصحيفة «فلسطين» إلى أن الاعتماد المتكرر على جيب المواطن كحل سريع للأزمات الاقتصادية يهدد الاستقرارين الاجتماعي والاقتصادي، خاصة في ظل تراجع القدرة الشرائية وارتفاع تكاليف المعيشة.

من جانبه، عبّر المواطن فؤاد هليل من نابلس عن استيائه الشديد من موجة الغلاء، مؤكدًا أن الزيادات لم تعد تُحتمل في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة.

وأوضح أن سعر لتر الديزل ارتفع بمقدار شيقلين ليصل إلى 8 شواقل، بعد أن كان 6 شواقل، لافتًا إلى أن هذا الارتفاع ينعكس على مجمل تكاليف الحياة، بما في ذلك المواصلات وأسعار السلع الأساسية.

وأضاف أن سعر أسطوانة الغاز (12 كغم) ارتفع إلى 90 شيقلًا، بعد أن كان 70 شيقلًا، ما يشكل عبئًا إضافيًا على الأسر، خاصة في ظل الاعتماد الكبير عليها في الاستخدامات اليومية.

وأشار إلى أن هذه الزيادات تدفع العائلات إلى تقليص استهلاكها من الاحتياجات الأساسية، وإعادة ترتيب أولوياتها، في ظل غياب أي تحسن يُذكر في مستويات الدخل.

وفي السياق ذاته، عبّرت السيدة أم كنان من رام الله عن قلقها من تهميش العامل والموظف في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة، مؤكدة أن الغلاء طال أساسيات الحياة اليومية، بما في ذلك قوت الأطفال ولقمة العيش، محذّرة من «مستقبل مظلم» إذا استمرت هذه الأوضاع دون تدخلات حقيقية.

بدوره، دعا المواطن لؤي عابدين من طوباس إلى إعادة النظر في الأسس التي تُبنى عليها السياسات العامة، مؤكدًا أن الإصلاح لا يبدأ فقط من الاقتصاد، بل من اختيار الأشخاص المناسبين في المواقع المناسبة.

وشدد على أهمية تعزيز قيم الانتماء والمسؤولية المجتمعية، وإحياء الروابط الاجتماعية التي تراجعت في السنوات الأخيرة.

من جهته، حذّر الاختصاصي الاقتصادي د. هيثم دراغمة من تداعيات السياسات المالية الحالية، مؤكدًا أن المواطن لم يعد قادرًا على تحمّل أعباء إضافية في ظل الظروف الاقتصادية الخانقة.

وأوضح لـ«فلسطين» أن رفع أسعار الوقود ينعكس بشكل مباشر على أسعار السلع والخدمات، ما يؤدي إلى موجة تضخم جديدة.

وأشار دراغمة إلى أن فرض جبايات على الطاقة الشمسية يثير تساؤلات حول جدوى السياسات المتبعة، خاصة في ظل الحاجة إلى تشجيع التحول نحو الطاقة البديلة. وأكد أن معالجة الأزمات الاقتصادية يجب أن تقوم على حلول هيكلية، تشمل تحسين كفاءة الإنفاق العام، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، ومكافحة التهرب الضريبي.

ودعا إلى تبني سياسات اقتصادية أكثر عدالة واستدامة، توازن بين احتياجات الحكومة وقدرة المواطن، محذرًا من أن استمرار النهج الحالي قد يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة المقبلة.

إنفوجرافيك